جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دور الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية بالجزائر

للفترة 2010– 2015

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطلبتين:

-بلمهيدي مختارية

-بوسطة بختة

الأستاذ المشرف

أ.د. شريط عابد

نوقشت وأجيزت بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015–2016

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا دربنا وأعاننا على أداء عملنا وأمدنا بالقوة لإتمام بحثنا ووفقنا لانجاز مذكرتنا.

نتقدم بالشكر و العرفان وكل الامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور **شريط عابد** الذي أشرف علينا وكان عونا لنا بنصائحه وتوجيهاته

ونتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا و أعاننا من قريب أو بعيد، وبالخصوص أساتذتنا الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات و النصائح و لم يوفروا جهدا في تقديم يد العون لنا

وفي الأخير نتمنى أن يعود هذا العمل المتواضع بالنفع على الطلبة

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: أساسيات الاستثمار المحلي

تمهيد 2

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار المحلي 3

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار، أهميته، وخصائصه. 3

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار المحلي ومبادئه 7

المطلب الثالث: محددات الاستثمار و أدواته 11

المبحث الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار، أهدافه و مخاطره..... 16

المطلب الأول:العوامل المشجعة على الاستثمار ودوافعه..... 16

المطلب الثاني : أهداف الاستثمار المحلي 18

المطلب الثالث : أنواع مخاطر الاستثمار ومصادرها..... 20

المبحث الثالث: تمويل الاستثمار المحلي 24

المطلب الأول: مراحل تمويل المشروع الاستثماري. 24

المطلب الثاني: المصادر الأساسية لتمويل الاستثمار المحلي..... 26

المطلب الثالث:مخاطر تمويل الاستثمار المحلي..... 28

خلاصة الفصل الأول..... 30

الفصل الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية

تمهيد..... 32

المبحث الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية 33

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها..... 33

المطلب الثاني :عناصر التنمية الاقتصادية و مستلزماتها..... 35
المطلب الثالث:أهداف التنمية الاقتصادية وأبعادها..... 39
المبحث الثاني:التنمية الاقتصادية نظريات و استراتجيات 41
المطلب الأول: سياسات التنمية الاقتصادية 41
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية..... 45
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 46
المبحث الثالث: معاينة التنمية الاقتصادية 50
المطلب الأول : مقاييس التنمية الاقتصادية 50
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 52
المطلب الثالث: عقبات في طريق التنمية 56
خلاصة الفصل الثاني..... 61
الفصل الثالث:مساهمة الاستثمار المحلي في دفع التنمية الاقتصادية بالجزائر 2010–2015
تمهيد.....63
المبحث الأول: السياسة الاستثمارية في الجزائر 64
المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر 64
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار المحلي بالجزائر. 65
المطلب الثالث: معوقات وأفاق الاستثمار المحلي في الجزائر. 67
المبحث الثاني: مجهودات الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار. 70
المطلب الأول: الصناديق الوطنية الكفيلة بدعم الاستثمار المحلي..... 70
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(ANDI) 74

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر..... 76

المبحث الثالث: انعكاسات تشجيع وترقية الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية من 2010- 2015 83

المطلب الأول: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على التنمية الاقتصادية..... 83

المطلب الثاني: الانعكاسات التنموية للاستثمار الخاص الوطني 87

المطلب الثالث: أثار سياسة الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية بالجزائر 90

خلاصة الفصل الثالث 96

الخاتمة 98

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة

مقدمة:

تعتبر عملية زيادة الطاقة الإنتاجية للدول وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية،ذلك أن الانطلاق للتقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا، لذلك فإن توفير رؤوس الأموال الكافية المحلية لتمويل المشروعات الطموحة تعد الشغل الشاغل بالنسبة للدول النامية في الوقت الراهن وذلك بانتهاج أساليب وسياسات مغرية في مجال الاستثمار لهذا نجد أن البحث عن سبيل تشجيع وتنشيط الاستثمارات من الانشغالات الكبرى للحكومة.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول العربية من ركود الاستثمارات و من ثم فهي تبحث عن سبل بعثها وتنشيطها وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز والمغريات لدفع و ترقية الاستثمار المحلي،إلا أن الإقبال عليه يبقى ضعيفا مقارنة ببعض الدول، إذ أن الاستثمار المحلي على الرغم من بعض التحسين للقطاع الخاص، إلا أنه يبقى يراوح مكانه و يتخبط في مشاكل لا حصر لها.

فمن المعروف أن الاستثمار ليس عملية ظرفية مرتبطة بمرحلة اقتصادية معينة بل هو عملية مستمرة مهما اختلفت طبيعته و أهدافه من مجتمع إلى أخر أو من مرحلة لأخرى ،يبقى الاستثمار هو الذي يخلق القيمة المضافة و يبعث التنمية والرقي والازدهار في المجتمعات و يمنحها الاستقلالية عن غيرها من الأمم، حيث أنها تعتبر مستهلكة لما ينتج غيرها و بالتالي تفقد استقلاليتها وهو ما سيؤدي بها إلى فقدان جزء من سيادتها ،إضافة إلى أنه يورث ثقافة المستهلك إلا أن المدخرات إذا لم تجد منفذا للاستثمار فستوجه للاستهلاك كما أن ركود النشاط الاستثماري يمثل تهديدا من حيث استفحال ظاهرة البطالة وانتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة حتى تعم الفوضى و اللاإستقرار، ومن جهة أخرى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج مادامت فرص استثمارها غير متاحة في الداخل

وحيث أن الاقتصاديات العربية عموما والجزائر جزء منها ،تعاني من هذه الآثار السلبية، أضحت مسألة جذب الاستثمارات إليها من المسائل الأكثر حيوية، بالنسبة للباحثين والأكثر إرباكا بالنسبة للسياسيين غير أن المشكلة الأكبر التي تختفي وراء جذب الاستثمار، والتي عجزت حكومتها عن تجاوزها هي مشكلة توفير المناخ الملائم فعلى الرغم من ترسانة التشريعات وتكثيف الجهود في الداخل لم يتحقق الهدف.

إن تنمية الاستثمار الوطني يرتبط بمجموعة معقدة من العوامل والتي تشكل في مجموعها المناخ المناسب للاستثمار الوطني، ولهذا فإن نجاح الجزائر في تحقيق التنمية يتوقف على قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء علة العقبات الكامنة فيها و التي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي، وهنا تبرز مشكلة ضألة معدلات الادخار كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار .

فالجزائر مطالبة بتشجيع الاستثمار المحلي بالاعتماد على الاستثمار الخاص الذي يساهم في دفع عجلة التنمية إضافة إلى عقلنة الاستثمار العمومي قصد حشد كل القدرات الذاتية للتنمية الوطنية، ولاشك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة وإقرار السياسات الملائمة ومتابعة التوظيف المستمر حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار الوطني ليصل بمستوى الاستثمار الخاص والاستثمار العمومي إلى المستويات اللازمة للتنمية.

والجزائر كغيرها من الدول بذلت العديد من الجهود على كل الجبهات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وخلال هذا العمل سوف نحاول تحديد الانعكاسات التي تجنيها الدولة من تشجيع وترقية الاستثمار العمومي بشقيه الخاص و العام .

الإشكالية:

من هذا المنطلق يندرج موضوع البحث ضمن الإشكالية الرئيسية التالية:

-ما هو واقع ومكانة الاستثمار المحلي، وإلى أي مدى يمكن أن يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

تنجر عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هو الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار المحلي؟

- فيما تتمثل أساسيات التنمية الاقتصادية؟

- ما هي التدابير و السياسات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لتشجيع و ترقية الاستثمارات المحلية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

الفرضيات:

يجدر بنا أن نحدد الفرضيات التي نعتبرها توضيحات أولية لتلك التساؤلات التي هي بمثابة المحاور الرئيسية التي سيتم تناولها في بحثنا هذا، وتكمن فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار المحلي فرصة لتوظيف الأموال داخل الدولة للوصول بالوطن إلى مستوى راقي.

- تقتضي التنمية الاقتصادية المدعومة بالاستثمار المحلي إحداث تغيرات تؤدي بالاقتصاد الوطني إلى تحقيق النمو.

- سعت الجزائر إلى التماس سبل لتحقيق التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية بانتهاج عدة سياسات وإنشاء أجهزة داعمة لها كان لها اثر في عدة جوانب.

-أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه فالاستثمار يعتبر أحد الموضوعات الهامة في الوقت الراهن بالنسبة للدول النامية وخاصة الجزائر التي تسعى جاهدة للقضاء على التخلف والتماس السبل الكفيلة لتحقيق التنمية والرفع من المستوى المعيشي للمواطن ،فأهمية الاستثمار المحلي تكمن في الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية في الكثير من المجالات.

-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحليل تطور الاستثمار المحلي في الجزائر من خلال خطط التنمية وكذا معرفة القوانين والأجهزة الداعمة للاستثمار المحلي، كما تسعى الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار المحلي بشقيه العمومي و الخاص.

-أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة مبررات وأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- المكانة المرموقة التي يحتلها الاستثمار في الدراسات الاقتصادية.

- الرغبة في البحث في موضوع التنمية الاقتصادية باعتبارها الهدف الذي تسعى إليه الجزائر.

- دراسة الانعكاسات والآثار الناجمة عن دعم و ترقية الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية.

- ميلنا إلى البحث والدراسة في موضوع الاستثمار.

– منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي،فالمنهج الوصفي يتعلق بمختلف المفاهيم و التعاريف المقدمة ،أما المنهج التحليلي فتم استخدامه لدراسة الانعكاسات و الآثار المترتبة عن الاستثمارات المحلية على التنمية الاقتصادية من خلال الإحصائيات التي قدمت لإبرازها.

– أدوات الدراسة:

– البحث المكتبي، تقارير الهيئات المختصة.

– جمع البيانات عن طريق الانترنت.

محتويات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

-الفصل الأول:بعنوان أساسيات الاستثمار المحلي والذي يحوي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الاستثمار المحلي، أما **المبحث الثاني** تطرقنا فيه إلى العوامل المشجعة على الاستثمار المحلي وأهدافه ومخاطره، كما خصصنا المبحث الثالث لتمويل الاستثمار المحلي.

-الفصل الثاني: تمحور حول أساسيات التنمية الاقتصادية، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول شمل عموميات حول التنمية الاقتصادية،أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا فيه النظريات والاستراتجيات المعتمدة في عملية التنمية الاقتصادية،وخصصنا المبحث الثالث لمقاييس التنمية ومصادر تمويلها والعقبات التي تعيق مسارها.

-الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل مساهمة الاستثمار المحلي في دفع التنمية الاقتصادية بالجزائر وقد شمل أيضا ثلاث مباحث:

المبحث الأول تحت عنوان السياسة الاستثمارية في الجزائر أما **المبحث الثاني** جهود الدولة في خلق مناخ ملائم للاستثمار المحلي بينما تضمن **المبحث الثالث** انعكاسات الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:

أساسيات الاستثمار المحلي

تمهيد:

لقد أصبحت الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية و أداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية إلا أن إدارة الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة و مجالات لم تحقق مفعولها لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار،حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة،وعليه سوف نتطرق إلى احد أنواع الاستثمار المتمثل في الاستثمار المحلي الذي يكون داخل السوق المحلي في البلد المعني أي تلك الاستثمارات في الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعتها والأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال،وعليه سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار المحلي .

المبحث الثاني : العوامل المشجعة على الاستثمار المحلي،أهدافه،و مخاطره.

المبحث الثالث: تمويل الاستثمار المحلي .

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار المحلي

إن الفوائض النقدية للدخل سواء كانت لدى الفرد أو المؤسسات أو المنشات العامة أو الخاصة هي المصدر الأساسي للاستثمار بمختلف أشكاله والذي يعرف بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس لمال حيث سنتطرق إلى الاستثمار المحلي لما له من دور كبير و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك إلى إستراتجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية مختلفة.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار، أهميته، وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار:

أولا: تعريف الاستثمار عموما:

1- يعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو المال عموما، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس كالأراضي، السيارات، أو على شكل غير ملموس كالسندات والأسهم، و بذلك سوف نميز بين مفهومين للاستثمار.[1]:

– مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي :

في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المالية و ذلك إن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على انه مساهمة في الإنتاج،و الإنتاج هو ما يضيف منفعة تكون على شكل سلع وخدمات و هذا الإنتاج له عدة عناصر مادية،بشرية،و مالية و بالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد إن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة .

–مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية :

ينظر إليه من قبل رجال الأعمال على انه اكتساب الموجودات المالية هذا يعني التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم و سندات و ودائع.

[1] طاهر حردان ،أساسيات الاستثمار،الطبعة الأولى ،دار المستقبل للنشر و التوزيع،عمان_الأردن،2012،ص ص13_14.

– مفهوم الاستثمار بالمعنى المحاسبي:

تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية و المعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها و لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها وتنقسم إلى مجموعتين:

أ– مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الانجاز.

ب– مجموعة القيم المعنوية المتمثلة في الممتلكات غير الحسية و غير الملموسة مثل: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع.[1]

2–كما يعني الاستثمار توظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية، بهدف بحقيق تراكم رأس مالي جديد أو رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد أو تعويض رأس المال القديم .[2]

3–هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي، و يعرفه آخرون على انه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحضة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و كذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات .[3]

ثانيا: تعريف الاستثمار المحلي :

1– هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات و الأوراق المالية،الذهب، و المشروعات التجارية .[4]

---

[1] حسني علي خربوش وعبد المعطي رضا رشيد،الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،عمان–الأردن،1996،ص13.

[2] ماجد احمد عطاء الله ،إدارة الاستثمار ،الطبعة الأولى ،دار المستقبل للنشر و التوزيع ،عمان–الأردن،2011،ص12.

[3] شقيري نوري موسى و آخرون ،إدارة الاستثمار ،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان–الأردن،2012، ص18.

[4] زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، الطبعة الرابعة،دار وائل للنشر،عمان– الأردن ،2007،ص36.

2- توظيف الأموال في مختلف مجالات الاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار و قياسا على ذلك فان الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبل الاستثمارات المحلية .[1]

3- استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية و الفرص المتاحة في الأسواق المحلية في البلد المعني بالاستثمار داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة الاستثمارات أو الأدوات المختارة،وتختلف طبيعة الاستثمارات المحلية عن الاستثمارات الخارجية بطبيعة وأنواع الأدوات الاستثمارية المختارة والعملات المستخدمة فيها ودرجة المخاطر.[2]

4- هي تلك المشاريع التي يتم إنشاؤها وتنفيذها داخل الدولة برأس مال وطني.[3]

5- إن ربط الاستثمار بالاقتصاد الوطني لدولة معينة يقوم على معيار الجنسية عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الطبيعيين وموقع الاستثمار والمركز الاجتماعي بالنسبة للمعنويين.[4]

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار المحلي :

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني و كذلك على مستوى الفرد و يمكن أن نتناول ذلك وفق الأتي[5]:

أولا-الأهمية على مستوى الفرد :

1-يساعد المستثمر على معرفة العائد المتوقع على الاستثمار .

2- حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة .

3- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحققة من الاستثمار.

---

[1] أحمد يوسف دودين،إدارة الإنتاج والعمليات،الطبعة الأولى،الأكاديميون للنشر والتوزيع،عمان-الأردن ،2014،ص288.

[2] دريد كامل ال شكيب، دراسات الجدوى الاقتصادية، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،-الأردن،2009،ص ص 47-48.

[3] محمد الجوهري،دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية -مصر،2009،ص26.

[4] عيبوط محند وعلي،الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري،بدون طبعة،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012،ص26.

[5] قاسم نايف علوان،إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان-الأردن،2012 ،ص30.

ثانيا: الأهمية على مستوى الوطني :

1- زيادة الدخل الوطني للبلاد.

2- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني .

3- دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

4- زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار المحلي:

يتميز بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي :[1]

أولا: تكاليف الاستثمار :

وهي تلك المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين :

1- التكاليف الاستثمارية :

هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية ، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية،و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف كتكاليف التجارب .

2-تكاليف التشغيل :

تكون في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية،كتكاليف النقل ،التأمين، ومصاريف المستخدمين .

[1] جمال الدين برقوق وآخرون،إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى،دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن، ،2015،ص ص 21-22.

ثانيا: التدفقات النقدية :

هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ،و لا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب و الرسوم .

ثالثا:مدة حياة المشروع :

هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب و يمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

رابعا: القيمة المتبقية :

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار ،نقوم بتقدير القيمة المتبقية له ، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك منه التكلفة الأولية،و تعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.[1]

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار المحلي ومبادئه

الفرع الأول: أنواع الاستثمار المحلي:

تتمثل هذه الأنواع في الأشكال التالية لكن ملكية رأس المال و كافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي و يمكن تصنيفها كالتالي:

أولا: من حيث الطبيعة القانونية:

يتم تصنيفها من حيث الطبيعة القانونية كالأتي[2]:

1- استثمارات عمومية :

وهي استثمارات تقوم بها الدولة من اجل التنمية الشاملة ، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة ، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .

---

[1] حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013،ص 15.

[2] فيصل شياد، تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات،الطبعة الأولى،دار مجد لاوي للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2014،ص 21.

2- استثمارات خاصة :

ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة .

3- الاستثمارات المختلطة :

وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني .

كما يمكن تصنيفها حسب المعايير التالية[1]:

ثانيا: من حيث المدة الزمنية :

1_استثمارات قصيرة الأجل :

وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين ،و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية .

2- استثمارات متوسطة الأجل :

وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمسة سنوات وتزيد عن سنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتجية التي تحددها المؤسسة.

3- استثمارات طويلة الأجل :

تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة ، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، و تفوق مدة انجازها خمسة سنوات .

ثالثا: من حيث الأهمية و الغرض :

1-استثمارات التجديد :

وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء

[1] حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر،1991،ص40.

المعدات الأكثر تطورا و بالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح ، و بصفة عامة هدفها هو الحفاظ على القدرة التنافسية المؤسسة.

2- استثمارات النمو:

هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق ، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ،لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية ،إما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

3- الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة:

وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج مع التحسين في النوعية وبأقل التكاليف الممكنة ،سميت هذه الاستثمارات بالمنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

4- الاستثمارات الإجبارية :

وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية ،فالاجتماعية هي التي تهدف الدولة من خلالها إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتطوير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مع تحسينها كما ونوعا .

5- الاستثمارات التعويضية :

هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله ،و تعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس المال باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف.

6_ استثمارات الرفاهية :

هذه الاستثمارات نتائجها غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة،و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها و المستهلكين لمنتجها.

الفرع الثاني: المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار:

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين البدائل المتاحة لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار وهي [1]:

أولا: مبدأ الاختيار:

يعتبر هذا المبدأ احد الأركان الأساسية للقرار الاستثماري،وذلك لان الموارد المتاحة للمستثمر تكون عادة محدودة،في حين الفرص الاستثمارية تكون متعددة،لذا على متخذ القرار أن يراعي هذه الحقيقة ،بحيث يتم اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع إستراتيجية و الهدف من الاستثمار وذلك من حلال المفاضلة بين تلك الفرص الاستثمارية بدلا من توجيه أمواله إلى أول فرصة متاحة .

ثانيا: مبدأ الخبرة و التأهيل:

من اجل الوصول إلى قرار استثماري سليم فان ذلك يتطلب مستوى معين من الدراسة و الخبرة و هي مسالة لا تتوافر لدى المستثمرين، فالبعض قد تتوفر لديه الأموال و يرغب في استثماره،و لكن لا يملك الخبرة الكافية في اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة.

لذا لابد للمستثمر الذي تتوفر لديه الخبرة و المعرفة الكافية بأمور الاستثمار إن يستعين بخبراء و مستشارين مختصين بشؤون المال.

ثالثا: مبدأ الملائمة:

يعتبر احد الأركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع الإستراتيجية الاستثمارية، فعند قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب بين عدة بدائل مقترحة ،فانه يسترشد في تطبيق هذا المبدأ بمنحنى تفضيله الاستثماري الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بعمر المستثمر ودخله ووظيفته و اختصاصه ومجالات اهتمامه وخبرته وبيئته الاجتماعية و صحته.

و يقوم منحنى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها إن لكل مستثمر نمط معين يحدد درجة اهتمامه اتجاه العناصر الأساسية في قراره الاستثماري والتي تتمثل بالعائد المتوقع، درجة المخاطرة ودرجة الأمان السيولة.

[1] حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية،مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

رابعا: مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:

لا يمكن للمستثمر إن يضمن العائد على استثماراته إلى بتحقق الشرطين التاليين:

1- إن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة .

2- إن تكون هذه التدفقات مؤكدة من حيث التوقيت الزمني .

حيث أنأي احتمال عدم تحقيق أي من هذين الشرطين لابد و أن يؤدي إلى مستوى معين من المخاطرة، و من اجل التخفيف من درجة المخاطر المرافقة لعملية الاستثمار، و من اجل ضمان مستوى معين من الأمان لابد من العمل على توزيع المحافظ الاستثمارية بالنسبة للمستثمر ،أي عدم استثمار ما لديه في مجال أو نشاط استثماري واحد، بل من الأفضل السعي لتنويع مجالات الاستثمار .

المطلب الثالث: محددات الاستثمار و أدواته .

الفرع الأول: محددات الاستثمار المحلي:

بصورة عامة يمكن إجمال أهم العوامل المحددة للاستثمار فيما يلي [1]:

أولا-التقدم العلمي و التكنولوجي:

يعتبر احد العوامل المحددة للاستثمار حيث إن ظهور الآلات و المكائن الجديدة ذات الطاقات الإنتاجية العالية تدفع المنتج لاستبدال ما لديه من مكائن ،كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي لا ينحصر بالمعدات بل يشمل مجالات البحث و التطوير و إيجاد طرق جديدة و استخدام موارد جديدة أو إحلال عناصر جديدة محل القديمة .

ثانيا: درجة المخاطرة:

إن كل عملية استثمار لابد و أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة فهناك علاقة وثيقة بين درجة للمخاطرة و العائد المتوقع و بين درجة المخاطرة و فترة الاستثمار.

[1] كاضم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية،و تقييم المشروعات ،الطبعة الثانية،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2005، ص32.

ثالثا: مدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي و السياسي احد العوامل الأساسية المحددة للاستثمار و التي قد يفوق تأثيره العوامل المالية،فكلما توفر هذا الاستقرار كلما شجع ذلك على الاستثمار .

بالإضافة إلى عوامل أخرى محددة للاستثمار كمدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري و مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشيطة .

رابعا: سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس المال احد العوامل الأساسية المحددة للاستثمار ، و بهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة و الأموال المعدة للاستثمار ،حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض و بالتالي على زيادة الاستثمار و العكس صحيح .

لهذا يلاحظ أن الدول المتقدمة تميل دائما في سياساتها المالية إلى تخفيض سعر الفائدة و العمل على تخفيضه باستمرار خاصة في أوقات الركود الاقتصادي من اجل تشجيع الاستثمار ، و ما لذلك من اثر فعال في زيادة الاستخدام و الإنتاج ،كوسيلة للخروج من الأزمة ،و العكس صحيح في حالة الضخم الاقتصادي.

خامسا: الكفاية الحدية لرأس المال :

يقصد بها الإنتاجية الحدية لرأس مال المستثمر، أو العائد على رأس مال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائما على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر و الكفاية الحدية لرأس المال وهذا يعني انه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة، كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

*طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأسمال :

1- العائد المتوقع.(الكفاية الحدية لرأسمال)

2- سعر الفائدة .(كلفة استخدام رأس المال)

وعليه إذا كانت الكفاية الحدية اكبر من سعر الفائدة السائد في السوق فان ذلك سوف يساعد على الاستثمار[1].

الفرع الثاني: أدوات الاستثمار المحلي :

أولا: أدوات الاستثمار الحقيقي:

إن أدوات الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة كثيرة، ولسوف نتناول أدوات الاستثمار الحقيقي فيما يلي[2]:

1-العقار:

تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية و يتم الاستثمار فيها بشكلين:

أ-مباشر:عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي كالأراضي.

ب-غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري.

2-السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة .

يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية ،و هي عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار ،غالبا ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من السلعة بتاريخ معين في المستقبل حصوله على تأمين او تغطية يحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

3-المشروعات الاقتصادية:

تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري صناعي وزراعي.

---

[1] حسين عمر،الاستثمار والعولمة،الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديثة،الجزائر،2000 ص، 22.

[2] فاضل محمد العبيدي،البيئة الاستثمارية،الطبعة الأولى،مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2012،ص ص28-30.

ثانيا– أدوات الاستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة فهي إما أن تكون[1]:

1–أدوات دين:من أمثلتها آذنات الخزينة، شهادات الإيداع،و الأوراق التجارية .

2–أدوات ملكية مثل الأسهم الممتازة و الأسهم العادية .

*إما من حيث الأجل فيمكن تصنيفها إلى:

1–قصيرة الأجل وتستحق خلال سنة مثل اذونات الخزينة و شهادات الإيداع و عقود العملات الأجنبية للأجل القصير .

2–طويلة الأجل و تستحق في فترة أطول من سنة و من أمثلتها الأسهم و السندات.

*و يمكن أيضا تقسيمها من حيث الدخل إلى :

1–ذات الدخل الثابت مثل اذونات الخزينة و السندات ذات سعر الفائدة الثابتة .

2–ذات الدخل المتغير مثل الأسهم العادية والسندات ذات السعر الفائدة العائم.

* تدريج أدوات الاستثمار المالي حسب مخاطرها:

يمكن تدريج أدوات الاستثمار المالي تصاعديا حسب مخاطرها مدرجة من الأدوات التي تكاد تخلو من المخاطر إلى أدوات الأكثر خطورة كما يلي:

1–اذونات الخزينة

2 – الأوراق التجارية

3– السندات التي تصدرها الحكومة

4– الحكومات المحلية

5– السندات التي تصدرها الشركات

6– الأسهم الممتازة

[1] زياد رمضان،مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ،مرجع سبق ذكره،ص ص 42–75.

7- الأسهم العادية

8- الكفالات

9- الخيارات

10- المستقبليات المالية

- المحفظة الاستثمارية كأداة للاستثمار :

المحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار لأنها تتركب من أصلين أو أكثر يتم استثمار الأموال بهما، وتختلف أصول المحفظة في النوع كما تختلف في الجودة فمن حيث النوع فإنها يمكن أن تحتوي على أول حقيقية مثل العقارات، الذهب، والفضة وعلى أول مالية مثل الأسهم والسندات، إما من حيث الجودة فيمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد منخفضة المخاطر وأخرى مرتفعة المخاطر مرتفعة العوائد.

المبحث الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار، أهدافه و مخاطره.

يهدف الاستثمار إلى تحقيق فوائد مستقبلية مع تقليل المخاطر الاستثمارية التي تعبر عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها كما انه يحتاج إلى مجموعة من العوامل التي تشجعه ، و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول:العوامل المشجعة على الاستثمار ودوافعه

الفرع الأول: العوامل المشجعة على الاستثمار

من بين العوامل المشجعة على الاستثمار ما يلي[1] :

أولا– السياسة الاقتصادية الملائمة:

يجب أن تتسم بالوضوح و الاستقرار و أن تنسجم القوانين و التشريعات معها و يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة ،فالاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاسترداد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع،و يجب أن تكون مستقرة،محددة،و شاملة و هذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون،بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية الملائمة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من جهة،و تؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من جهة أخرى،و هذا من الممكن أن يتوقف على :

1- إعادة توزيع الدخل و زيادة حصة الرواتب و الأجور .

2- تشجيع الصادرات و إزالة كافة العوائق من أمامه .

3- تطوير إجراءات التسليف و تنشيط المصرف الصناعي ،و تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين .

4-كما أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية، معدل الأرباح و ظروف الاستثمار، من حيث خروج رأس المال ونقل الملكية.

[1] ماجد أحمد عطاء الله،إدارة الاستثمار ،مرجع سبق ذكره،ص 23.

ثانيا: البنية التحتية اللازمة للاستثمار :

خصوصا المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء، الماء، المواصلات، و الاتصالات بدرجة أفضل.

نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد ادني من هذه البنية و وضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، و يندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية ،المصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم الأوراق المالية .

و من المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء، مياه و اتصالات و إيجارات و قيمة الأراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين و توفر في تكاليف الاستثمار.

ثالثا: الحصول على خدمات مختلفة :

حيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء و الصناعة و التموين ،فهناك ضرورة لمساعدة المستثمرين و تخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات .

رابعا: ضرورة ترابط و انسجام القوانين مع بعضها البعض:

المفروض أن تكون خذه القوانين غير متناقضة مع القرارات و السياسات المختلفة و ضرورة عدم تشعبها و تعديلاتها المتلاحقة مثل :قوانين الاستثمار و التجارة و المالية والجمارك ،و ضرورة تبسيط تلك القوانين انهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها .

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار المحلي

- الرغبة في الربح.
- التفاؤل والتشاؤم.
- مواجهة احتمالات زيادة الطلب واتساع الأسواق.
- التقدم العلمي والتكنولوجي.

- بناء رأس المال الاجتماعي.

- الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.

- توفر الموارد البشرية المتخصصة.

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- مواجهة احتمالات زيادة الطلب.[1]

المطلب الثاني : أهداف الاستثمار المحلي

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي [2]:

أولا: الأهداف الاقتصادية :

1- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفاعلية ، و بالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

2- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج و إيجاد فرص التوظيف من ألقى العاملة و رأس المال و الأرض و الإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة .

3- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر و الزيادة لزيادة نموه و تطوره.

4- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ و الأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة بل استخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة .

5- القيمة الاقتصادية للمواد الطبيعية المتوفرة للدولة

6- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة المزيد من السلع والخدمات و عرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجات المواطنين،و كذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير و لحسين ميزان المدفوعات.

---

[1] ماجد أحمد عطا الله،ادارة الاستثمار،مرجع سبق ذكره،ص 23.

[2] أدم مهدي أحمد ،الدليل للدراسات الجدوى الاقتصادية،الطبعة الأولى،الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1999، ص ص7-8

7- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية و السلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة و بالتالي زيادة العائد و المردود الاقتصادي.

8- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقة القائمة في فيه، ويعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الانتاجية المخالفة .

9- توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها

ثانيا: الأهداف التكنولوجية

1-تطوير التكنولوجية و أساليب الإنتاج التي تم استرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية .

2- تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة و الأفراد.

3- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد ،لتقديم النموذج الأمثل الذي تم الأخذ و الاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة .

4- اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية الدولية .

رابعا: الأهداف الاجتماعية :

1- تطوير الهيكل القيم و نسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة .

2- تحقيق التنمية الاجتماعية الموازنة،بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة الإسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة.

3- القضاء على كافة أشكال البطالة ،على الفساد الاجتماعي و الأمراض الاجتماعية الخطرة التي بفرزها البطالة

4- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج .

5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

6- إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل والبحث عن علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

رابعا: الأهداف السياسية للمشروع :

1- تعزيز القرارات التفاوضية للدولة مع الدول و المنظمات .

2- إيجاد قاعدة اقتصادية بعمل على تعميق و تعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي .

3- زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي .

4- تغيير نمط و سلوكيات البشر و انتظامهم في كيانات و منظمات ومشروعات بجعل منهم قوة فعالة في المجتمع تؤكد أمن الوطن .

5- تغذية القرارات الدفاعية و الحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري.

المطلب الثالث : أنواع مخاطر الاستثمار و مصادرها

الفرع الأول: أنواع مخاطر الاستثمار :

هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطر لتشتمل المال المستثمر بالإضافة إلى العائد المتوقع .كما أنها تعبر عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها.

و عادة ما تنقسم المخاطر إلى قسمين هما [1]:

أولا: المخاطر النظامية:

هي تلك المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية، ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار .

[1] طاهر حردان ،أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى،دار المستقبل للنشر و التوزيع ، ،عمان-الأردن ،2012،ص ص 17-18.

ثانيا: المخاطر غير النظامية :

وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية و مثل هذه المخاطرة عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار، وعموما يمكن أن نعدد مخاطر الاستثمار ما يلي :

1- مخاطرة العمل :

هي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى محال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تحقق أهداف الاستثمار .

2- مخاطرة السوق :

هي المخاطرة التي قد تنتج عن التغيير العكسي في لسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة بلها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

3- مخاطرة السعر:

تنتج عن استثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت بعد ذلك، أو المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار في أجال قصير .

4- مخاطرة للقوة الشرائية للنقود :

هي المخاطرة التي قد تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

5- المخاطرة المالية :

هي المخاطرة الناجمة عن عدم قدرة على سداد الأموال المفترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

6- المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية :

هي المخاطرة الناجمة عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار و أسعار أدوات الاستثمار.

الفرع الثاني: مصادر المخاطر الاستثمارية :

للمخاطر الاستثمارية مصادر عديدة نذكر منها ما يلي[1] :

أولا : مصادر المخاطر النظامية :

1- مخاطر التغير أو التذبذب في أسعار الفائدة :

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة بسبب حدوث تغير في أسعار العوائد السوقية خلال مدة الاستثمار و على الرغم من أن مخاطر التغير في أسعار الفائدة تصنف ضمن المخاطر النظامية أي أنها تؤثر في جميع الأوراق المالية و جميع القطاعات إلا أ، هذا التأثير يختلف من أداة لأخرى فيكون هذا الأثر أكبر في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات والأسهم الممتازة، و أقل في حالة الأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية .

ويمكن الحد من مخاطر التغير في أسعار الفوائد السوقية في السندات وذلك عن طريق شراء سندات قصيرة الأجل لأنها تكون أقل عرضة للتقلبات في أسعار الفوائد من السندات طويلة الأجل، ألا أنه هناك علاقة طردية بين مدة الاستثمار و معدل الفائدة على السندات فالسندات قصيرة الأجل عوائدها أقل من السندات طويلة الأجل .

2- مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد :

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للدخول أو المبالغ المستثمرة نتيجة لوجود حالة التضخم في الاقتصاد لتنعكس على القوة الشرائية لوحدة النقل فتتدنى قيمتها، أو بعبارة أخرى هي المخاطر الناتجة عن التآكل في قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار و تزداد هذه المخاطر مع الأدوات الاستثمارية التي تدر دخلا ثابتا كالسندات و حسابات التوفير و الودائع التي تعطي عائد ثابت ، فارتفاع معدل التضخم يرتفع معه معدل الخم فتنخفض القيمة الحقيقية لهذا الاستثمار .

[1] شقيري موسى نوري وآخرون ، إدارة الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48-53.

3- المخاطر السوقية:

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة و يكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم ومن الأمثلة على المخاطر السوقية حالات الكساد.

ثانيا: مصادر المخاطر غير النظامية

1- مخاطر الإدارة:

من الممكن أن تسبب الأخطاء الإدارية اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار بالرغم من قوة المركز المالي للشركة ، و يمكن لهذه المخاطر أن تحدث انخفاض في معدل العائد حتى في حالات الاقتصاد والازدهار.

ومن الأخطاء الإدارية الشائعة سوء التصرف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة وإضرابات العمال وخسارة مصنع أو معدات بسبب التأمين عليها أو بسبب عدم تأمين الحراسة اللازمة و خسارة المبيعات .

2- مخاطر الصناعة :

هي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين، وقد تنبع هذه المخاطر من عوامل عديدة كعدم توفر المواد الأولية بالإضافة إلى عوامل أخرى كظهور قوانين تمس الصناعة.

3- المخاطر الناتجة عن تغير أذواق المستهلكين:

تظهر هذه المخاطر نتيجة للتوقف عن استخدام منتج معين يسبي ظهور منتج أخر أكثر تطورا وأحدث من المنتج القديم .

4- المخاطر الناتجة عن وجود منافسة:

تظهر هذه المخاطر بسبب المنافسة و التي ستؤثر سلبا على الصناعة.

المبحث الثالث: تمويل الاستثمار المحلي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مخاطر تمويل الاستثمار ومراحل تمويل الاستثمار التي تعتبر حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تنفيذ المشروع وكل مرحلة من هذه المراحل تستدعي موارد مالية معينة من مصادر التمويل المتاحة طبقا لأجالها والطبيعة الخاصة المميزة لكل منها وذلك لتجسيد وتحقق المشروع الاستثماري.

المطلب الأول: مراحل تمويل المشروع الاستثماري.

أن تطوير أي مشروع يبدأ أولا بفكرته و ينتهي بتنفيذ هذه الفكرة و تشغيله و لهذا لابد من العبور بمراحل التي تتمثل فيما يلي [1]:

أولا: مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لدورة المشروع الاستثماري نظرا لأهمية النتائج التي تنجم عنها نتعرف من خلال هذه المرحلة على مختلف مميزات المشروع (تأثير المشروع على الاقتصاد الوطني)، القيمة الإجمالية للمشروع بالعملة المحلية والعملة الصعبة، و تمر هذه المرحلة بمجموعة من المراحل الجزئية و التي نذكرها فيما يلي:

1- مرحلة التحضير:

أ- التعرف على أفكار المشروع: الغرض منها هو البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة لتنمية المؤسسة و الأبعاد المطروحة لتغطية أفكار المشروع وهي كالأتي: الموارد الطبيعية ، توفير عوامل الإنتاج.

ب- دراسة ما قبل الاستثمار: هذه الدراسة تعطي فكرة عن أولية عن الأسعار وحجم السوق وتكاليف الاستثمار، تكاليف الإنتاج، التحاليل المالية للأرباح و مردودية المشروع على الاقتصاد الوطني.

ج- دراسة الفعالية: تتضمن هذه الدراسة ما يلي:

-تحليل جل المشاكل التقنية التي تطرح هذا الإنجاز .

-دراسة مالية خاصة بالمشروع يتم فيها تحليل التكاليف ، دراسة السوق و الشروط التجارية

[1] نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس، الإسكندرية-مصر، 1996، ص ص 16-19.

- دراسة مردودية المشروع ,

- دراسة المردودية الاقتصادية للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني .

- دراسة قانونية و إدارية و ضريبية لشروط انجاز المشروع.

ثانيا: مرحلة التقييم:

تتضمن هذه المرحلة حصر المعلومات و البيانات الخاصة بإقرار قابلية المشروع للإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

1- الاهتمامات المالية الخاصة أهداف المؤسسة .

2-كما تتضمن جمع المعلومات و إعداد البيانات و التحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري و هي:

أ- حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع.

ب- حصر الأطراف المعنية بحياة المشروع من المنتجين و المستهلكين

3- كما تتضمن تحليل لعلاقة السوق بالمجتمع المتمثل في:

أ- تقييم الطلب الحالي و المستقبلي على منتجات المشروع في الداخل و الخارج و ذلك بحصر المعلومات على النوعيات الموجودة من المواد المستعملة و كيفية استعمالها و الأسعار و الكميات المنتجة و الطلب المنتظر .

4- تتضمن دراسة تقنية للمشروع و تحتوي على ما يلي:

أ- موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية .

ب- تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل التجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة .

5- كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع و هي تتم بإعداد البيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات و التمويل و قياس ربحية المشروعات المعايير المختارة،و التقييم الاقتصادي للمشروع و هو يهتم بمدى و توعية تأثير المشروع على أهداف الدولة بعيدة المدى و المتوسطة.

ثالثا: مرحلة الاستثمار:

1- **مرحلة التخطيط**:وهي مرحلة أولية ممتدة على طول مرحلة الاستثمار و له أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الانجاز.

2- مرحلة المفاوضات: التفاوض و إمضاء العقود يعرفنا بالالتزامات المتعلقة بالتحول للمشروع و اكتساب التكنولوجيا و نوعية المواد الأولية و التجهيزات .

3- مرحلة الانجاز: تعتبر اخطر خطوة للاستثمار و تتضمن كل الخطوات التي تؤدي إلى التجسيد الفعلي المادي للمشروع ، و تتطلب عملا متناسقا و متزامنا بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي و الانطلاق في الأعمال.

رابعا- مرحلة الاستغلال:

تتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل هي: انطلاق الأعمال، الاستغلال ،الصيانة،و فيها تتجسد المراحل السابقة وفيها كذلك عملية تنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع، كما تطهر فيها المشاكل المنتظرة و المتوقعة من سوء دراسة المشروع، و التي منها نكر ما يلي:

1- **مشاكل تحويلية**:أي أن التقصير في نفقات الدراسة يمكن أن ينجر عنه عدة صعوبات في الحصول على قروض و صعوبة تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع .

2- **مشاكل طبيعية**: تتمثل في مشاكل تقنية، مشاكل البيع و التوزيع،مشاكل زيادة التكاليف و مشاكل الأسعار و المنافسة.

و خلاصة ما سبق فان المراحل التي يقطعها المشروع تتطلب التمويل اللازم حتى تساير العملية التمويلية هذه المراحل.

المطلب الثاني: المصادر الأساسية لتمويل الاستثمار المحلي

قبل اتخاذ قرار التمويل السليم من الضروري التعرف على طبيعة مصادر التمويل المختلفة وعليه تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر قصيرة و طويلة الأجل كما يلي:

الفرع الأول: مصادر التمويل قصيرة الأجل:

تتمثل هذه المصادر فيما يلي[1]:

أول: الائتمان المصرفي:

تستطيع المشروعات الحصول على قروض من البنك لفترة زمنية محدودة و في هذه الحالة لابد من تحديد نوع القرض و مدته و سعر الفائدة التي يحملها البنك على المشروع وطريقة سداده والضمانات المطلوبة سواء كان ضمان شخصي أو عيني حتى يمكن تحديد هذا النوع من الإئتمان و يجب ألا يقل معدل العائد على الاستثمار الواجب تحقيقه عن معدل الفائدة (تكلفة التمويل).

ثانيا: الائتمان التجاري:

يعتبر أحد صور التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه الشركة من الموردين نظير الدفع المؤجل خلال فترة محدودة و يتمثل في البيع بالأجل إلى المشترين ، و عادة ما يكون غي شكل تسهيلات تتعلق بتأجيل سداد قيمة المشتريات من السلع و المواد الأولية و المواد الخام التي تحتاجها الشركة للتشغيل و تختلف الشروط و الخصومات المرتبطة بالائتمان التجاري باختلاف شروط البيع .

ثالثا: الدفعات المقدمة:

تحصل بعض المنشات على تمويل من العملاء في صورة دفعات تحت الحساب بمجرد التعاقد وقبل تسلمهم البضاعة المطلوبة ، و ينتشر استخدام هذا المصدر في الصناعات التي تتسم بطابع الإنتاج بالطلبية و في مجال المقاولات .

الفرع الثاني: مصادر التمويل طويلة الأجل:

أما المصادر طويلة الأجل تتمثل فيما يلي[2]:

[1] موفق عدنان عبد الجبار،أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة،الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2010،ص58-59.

[2] منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55-61.

أولا: حقوق الملكية :

1- **رأس المال:** يعتبر المصدر الأساسي للتمويل في بداية حياة المشروع سواء المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص و بالطبع في حالة المشروع الفردي فان مالكه يقدم رأس المال بكامله، أما بالنسبة لشركات الأشخاص يساهمون في تقديم رأس المال كل حسب حصته المقررة.

2- **التمويل الذاتي:** يفصد به تمويل الاحتياجات الاستثمارية للشركة باستخدام الأرباح المحتجزة والاحتياطات التي تم تراكمها من خلال ممارسة النشاط الخاص بالمنشأة و لم يتم توزيعها على المساهمين على كل من المدى القصير و الطويل

3- **الأسهم الممتازة:** هي أحد مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الشركات في بعض الأحيان لتوفير قدر محدد من التمويل بشروط تتوافق و رغبة الشركة المدرة لها و يتعين طبق القواعد و الأحكام الخاصة بإصدار هذا النوع من الأسهم أن نكون قد تضمن النظام الأساسي للشركة عند تأسيسها ما يفيد بجواز إصدار أسهم ممتازة و كافة شروطها و امتيازاتها .

المطلب الثالث:مخاطر تمويل الاستثمار المحلي

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى ما يلي[1] :

أولا: المخاطر المادية:

هي تلك المخاطر التي قد تسبب تلف في المشروع الممول أو جزء منه و بالتالي ينشأ عبئ إضافي في العوائد وبالتالي تكاليف إضافية ، مثال عن ذلك التلف الذي قد ينشأ بسبب احتراق المشروع أو أي من عوامل التلف الطبيعية كالأعاصير .

ثانيا: المخاطر الفنية:

هي تلك المخاطر التي قد تنبع من حقيقة أن مهارة تنفيذ المشروع و مستوى جودة مواد البناء لا تتوافق مع المخطط له من استغلال للاستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك ، و ينشأ عن ذلك مشروع غير مؤهل فنيا للاستغلال الأمثل للنشاطات المرغوبة أو إذا نجح في ذلك فإنه يستهلك من أجل ذلك موارد مادية أكثر في صورة أعمال صيانة ، و بالتالي تنشأ خسائر لم تكن في الحسبان .

[1] ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار ، مرجع سيق ذكره ، ص 40.

ثالثا: المخاطر الاقتصادية:

هي تلك المخاطر الناتجة عن مشاكل اقتصادية بحتة كخطر انخفاض الطلب على المعروضات التجارية في الأسواق مثلا و ما ينتج عنه من عدم الحصول على المردود المالي المقدر لمثل تلك المشاريع أو عدم المواد و الإمكانات اللازمة للاستثمار ببناء المشروع .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال العرض السابق اتضح أن الاستثمار الذي يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار، والذي له مفهوم اقتصادي ويعني استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ، وقد توصلنا إلى أن الاستثمار هو عنصر حساس لكثير من العوامل والمحددات المؤثرة فيه لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات والمبادئ والخصائص التي تميز كل نوع استثماري عن أخر حيث تعمل الحكومات على إيجاد تلك المحددات و العوامل لجذب وترقية الاستثمارات، بمعنى أنها تعمل على تحسين بيئة أداء الأعمال أو توفير المناخ المناسب للاستثمار.

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.

الفصل الثاني:

أساسيات التنمية الاقتصادية

تمهيد:

إحتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانة مرموقة بين الدراسات الاقتصادية، و بدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنضمات الدولية والإقليمية وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي في الدول النامية والذي لا يمكن القضاء عليه بطريقة عفوية بل لابد من اتخاذ بعض الإجراءات وإتباع بعض السياسات المعتمدة في تغيير بنيان وهيكل الاقتصادي الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

ولتغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، سوف سنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية نظريات واستراتيجيات.

المبحث الثالث: معاينة التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية

برزت اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فالكل ينظر لها بمنظاره الخاص، وفي ضوء فلسفته، ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده وأهدافه وعناصره ومستلزماته نظرا لأهميته وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث لتغطية الموضوع من جوانبه المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادية، ويعرفها الآخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فان التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافية إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

*كما تعني التنمية الاقتصادية الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[2]

*وتعرف على أنها تحسين المستوى الفردي في مستويات المهارة،الكفاءة الإنتاجية،و حرية الإبداع والاعتماد على الذات،وتحديد المسؤولية وتعرف كذلك بأنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعت التخلف إلى وضعت التقدم.[3]

* هي عملية تشمل جميع مجالات الحضارة الإنسانية ترتبط بإيجاد ظروف جديدة ومتطورة في هذه المجالات من خلال إجراءات تحقق نقل هذه المجالات من واقع التخلف إلى واقع التقدم، أي هي عملية

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية،التنمية الاقتصادية(دراسات تطبيقية و نظرية)،بدون طبعة،الناشر قسم الاقتصاد،الإسكندرية-مصر،2003،ص76.

(2) علاء فرج الطاهر،التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2011، ص 109.

(3) أشواق بن قدور،تطور النظام المالي،و النمو الاقتصادي،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،2005،ص66.

يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج إجمالي بحيث يؤدي ذلك إلى بناء علاقات إنتاجية تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

ومن جملة الخصائص التي تتميز من جملة الخصائص التي تتميز بها التنمية:

-تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم ،السن وإعادة توزيع الدخل،وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

-تغييرات في البنيان الاقتصادي (اكتشاف موارد جديدة، تراكم رأس المال،استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج و تحسين المهارات.

الفرع الثاني :أهمية التنمية الاقتصادية

أولا: التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية و المتقدمة، حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية و التقنية مع الدول المتقدمة،ومن هذه العوامل الاقتصادية التي ساعدت على تقليل هذه الفجوة:

1-مجموعة العوامل الاقتصادية:

تبعية اقتصادية للخارج

- نقص رؤوس الأموال.
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.

-انتشار البطالة بأشكالها المختلفة.

- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.
- سيادة نمو الإنتاج الواحد.

-استمرارية انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

2-العوامل الغير اقتصادية:

- انخفاض المستوى الصحي.

[1] علي جدوع الشرفات،التنمية الاقتصادية في العالم العربي،الطبعة الأولى،دار جليس الزمان،عمان- الأردن،2010،ص 05.

- سوء التغذية.

- ارتفاع نسبة الأميين.

- الزيادة السكانية الهائلة.

- انخفاض مستوى التعليم.

ثانيا: التنمية الاقتصادية أداة و وسيلة للاستقلال الاقتصادي حيث يجب أن تقوم التنمية على الاستقلال الاقتصادي حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية، هذا إذا استمرت هياكلها و آلياتها المشار إليها ،بل أن التعامل التكنولوجي ،المالي و نوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها ،وهنا يستلزم التخلص من التبعية بتغير الهيكل الاقتصادي للدولة ،أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا.[1]

المطلب الثاني :عناصر التنمية الاقتصادية و مستلزماتها.

الفرع الأول: عناصر التنمية الاقتصادية:

إن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي[2]:

أولا: جميع ما انطوت عليه عملية النمو و التي تتمثل في:

1- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .

2- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.

3- آن تكون الزيادة على المدى الطويل.

[1] بشار يزيد الوليد،التخطيط و التطوير الاقتصادي،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،2008،ص ص116-117.

[2] محمد عبد العزيز عجمية،التنمية الاقتصادية،(دراسات نظرية و تطبيقية)،مرجع سبق ذكره،ص ص 75-80.

ثانيا–: عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية و تتمثل في:

1–تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي :

تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة و بذلك

يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي.

ولا شك في أن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية ،و ذلك بما يقدمه من أساليب و أدوات و معدات و مستلزمات إنتاج يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية ليس فقط في الصناعة و إنما كذالك في الزراعة لأن هناك تبادل للمنافع مشتركا بينهما ،فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة،كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بالعديد من العناصر يترتب على كل ذلك زيادة كبيرة في إنتاجيتها .

2– تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و هذا أمرا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية أولويتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء

3– أما العنصر الثالث فيتمثل في ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجات و إعطاء الأولويات لذلك الأساسيات وهذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات بصورة مختلفة سواء عن طريق تدخل الدولة في الإنتاج أو في تسعير المنتجات و الخدمات الأساسية

الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي[1]:

[1] فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،الطبعة الأولى،عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع،عمان–الأردن،2006،ص ص 124–203.

أولا: تجميع رأس المال:

يشير معظم الاقتصادية إلى أهمية عملية التجمع الرأسمالي في تحقيق التنمية وهذه العملية يتطلب و جودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقة بحيث يتم من خلاله توفير الموارد الأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك ولذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات وان يوافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الوجهات المختلفة وتوفير ها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية لاستثماراتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقة و النقدية من أجل إقامة الاستثمارات ذلك أن عملية توفير الموارد المالية و وجود ادخارات، وتوفر أجهزة و مؤسسات تمويلية تتولى، لكن لا تكفي ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة في الموارد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات

ثانيا: الموارد الطبيعية:

هناك من يرى أن الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية تلعب دورا أساسيا وحاسما ويربطون ذلك بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة و وفرة الموارد الطبيعية فيها ،في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم انه يمكن أن تساعد على ذلك،فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق التقدم رغم افتقادها النسبي للموارد الطبيعية،ورغم أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية لكن يلاحظ أن البلدان المتقدمة استطاعت أن تعوضا النقص في توفير الموارد الطبيعية ،كما يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعويضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي ومرونته الذي يتيح لها توسع و تنوع الصادرات و بالتالي تزداد قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقد إليها .

لأن البلدان النامية ليس لها القدرة الكافية في إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر آخر بسبب نقص رأس المال،و تأخر الفن الإنتاجي و انخفاض كفاءة العنصر البشري و قدرتها على التصدير ضعيفة مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من موارد طبيعية غير متوفرة ،وكذلك ضعف قدرتها على إنتاج بدائل تعويضها عن المنتجات الطبيعية و بالتالي عدم قدرتها على سد النقص في الموارد الطبيعية قياسا بالبلدان المتقدمة.

و من المعلوم أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالصناعة بشكل أكبر من الزراعة رغم أهمية الزراعة في هذه العملية وبالتالي فإن ذلك يساعد على التخفيف من حدة أهمية الموارد الطبيعية كعامل حاسم في تحقيق التنمية.

ثالثا: التكنولوجيا:

تبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تساهم في:

1- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية المتاحة من خلال ابتكار وسائل فعالة لاكتشاف موارد طبيعي.

2-إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة درجة الانتفاع منه.

3- تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية.

4- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج و تحسين النوعية.

فقد أصبحت الدول المتقدمة هي المصدرة للتكنولوجيا بخلاف الدول المتخلفة ،وبالتالي أصبحت التكنولوجيا أداة التبعية الرئيسية التي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة لاعتماد عملية التنمية فيها على التكنولوجيا التي تصدرها الدول المتقدمة فأصبحت البلدان النامية تعتمد على البلدان المتقدمة في إقامة مشاريعها اللازمة لتحقيق التنمية بالتكنولوجيا ابتدءا من مرحلة القيام بالدراسات الفنية و الاقتصادية الاستثمارية للمشروع مرورا بتوفير متطلبات إنشائه من آلات و مكائن.

رابعا: الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب و المعرفة لدى الأفراد و التي يمكن أو يحتمل أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك فان عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق و ضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه،وأن السلطات المسؤولة عن تخطيط الموارد البشرية ينبغي أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة اللازمة للحصول على أقصى كفاية إنتاجية للمشروعات.

لذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من استخدام لأحدث المنجزات العالمية و التكنولوجية التي لا يمكن الاستفادة منها بدون توفر العنصر البشري القادر على استخدامها بكفاءة،وإدارتها وتطويرها بما يتلاءم وحاجة الأقطار النامية في إطار سعيها لتحقيق التنمية.[1]

المطلب الثالث:أهداف التنمية الاقتصادية وأبعادها.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للسكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم،و يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية فيما يلي[2] :

أولا: زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة أي زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية.كما أن زيادة الدخل القومي الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا،فكلما توافرت أموال أكثر، وكفايات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة:

التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة، ولعل قرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفردي هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان المتوسط مرتفع ،كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس صحيح لذلك لابد للتنمية الاقتصادية أن تعمل على زيادة مستوى دخل الفرد حتى يتسنى له دفع مستوى معيشته.

---

[1] بشار يزيد الوليد،التخطيط و التطوير الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ،ص ص115- 116.

[2] كامل بكري،التنمية الاقتصادية،بدون طبعة،الدار الجامعية للنشر، بيروت-لبنان، 2012، ص ص70-75.

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروة:

يعتبر هذا الهدف هدف اجتماعي ،فتقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى حتى لا يؤدي ذلك إلى تعقيد مركز المجتمع.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي

يجب أن يراعي القائمون على أمر التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة اقتصاديا تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة، وذلك حتى يضمنون القضاء على مشاكل العديد التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن المفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة و متعددة، تتمثل فيما يلي[1]:

أولا: البعد المادي للتنمية:

إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، و هذا المفهوم ارتبط بالتصنيع ارتباطا وثيقا،ذلك لان عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي،ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل للتصنيع، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة من العوامل أهمها ثورة صناعية،تهيئة القاعدة الصناعية ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي،وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية:

إن جوانب البعد الاجتماعي التنمية تتمثل في تغيرات في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية، ونقلل الفوارق في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية،و تقلل الفوارق في الدخول،وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن،2007،ص ص131-134.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية:

إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية.

رابعا: البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلي تبني على التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية،إلا أن مساعي هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية من وجهة نظرا للبلدان النامية،ولهذا نجد أن التفاوت في الدخول فيما بين الدول الفقيرة والغنية يزداد على مر الزمن.

خامسا: البعد الحضاري للتنمية:

يعتبر البعض بأن عملية التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية.

المبحث الثاني:التنمية الاقتصادية نظريات و استراتجيات

تتطلب التنمية الاقتصادية وجود إطار نظري تستند علية السياسات الاقتصادية و الاستراتجيات التي ترسمها الدولة وتعتمد عليها،وقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا وهذا ما سنوجزه في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسات التنمية الاقتصادية

تبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية العديد من السياسات من بينها ما يلي[1]:

أولا: السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دورا مهما في الحياة الاقتصادية و في مجمل عملية التطور فهي تؤثر في جوانب عديدة منها:

[1] فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط الاقتصادي،مرجع سبق ذكره،ص 260.

1-التأثير في توزيع الموارد.

2-التأثير في توزيع الدخول من خلال الضرائب أو الإنفاق .

3-تشجيع عملية تكوين رأس المال عن طريق نفقات الدولة و إيراداتها من خلال تقديم المنح أو الإعانات أو التسهيلات،الإعفاءات الضريبية التي تشجع على تكوين رأس المال .

4-الحد من التضخم من خلال التوازن بين التدفقات العينية بما يقود إلى تحقيق استقرار وثبات نسبي في الأسعار وتواجه السياسة المالية في البلدان المتخلفة مشاكل تتصل بضعف جهازها الضريبي وكذلك بانخفاض دخول الأفراد و محدودية النشاطات الأمر الذي لا يوفر معه إيرادات كافية للدولة تستطيع من خلالها التوسع في الإنفاق الذي تفرضه عليها عملية التنمية .

كما أنها ينبغي أن تتحاشى الإضرار بالفئات منخفضة الدخل وأن تتوجه إلى فرض الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة .

لذلك نجد أن السياسة المالية ينبغي أن تتجه إلى تدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة و أن تحسن استخدام هذه الموارد عن طريق ضمان إنفاقها في المجالات التي تحقق التنمية بدرجة أكبر وأن يتم إحداث التوازن بين التدفقات النقدية و العينية في الاقتصاد لتجنب حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار تنعكس أثارها السلبية على الاقتصاد و التنمية.

ثانيا :السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية فيما يلي:

1-توفير النقد الذي يتضمن العملة و ودائع الطلب لدى البنوك التجارية .

2-العمل على تحقيق مستوى عالي من الاستخدام.

3-الاستقرار الداخلي و الخارجي .

4-تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع و تسريع إقامة المشروعات الاستثمارية.

5-الإسهام في رفع مستويات المعيشة.

و أبرز الوسائل التي تستخدم في إطار السياسة النقدية هي:

أ- نسبة الاحتياطي القانوني: حيث يجري تحديد نسبة معينة من الاحتياطات التي ينبغي على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات المودعين فكلما زادت هذه النسبة قلت قدرة المصارف في خلق النقود و العكس صحيح .

ب- سعر القطع: حيث يقوم البنك المركزي بتحديد سعر معين يفرضه عندما تقوم المصارف التجارية بخصم الأوراق التجارية و المالية لديه.

ج- عمليات السوق المفتوحة: حيث يدخل البنك المركزي كبائع إلى السوق إذا أراد تخفيض عرض النقد أما إذا أراد توسيع عرض النقد فهو يقوم بشراء السندات و الأصول.

د- نسبة السيولة التي تستخدم كأداة في التأثير في نوع الائتمان عن طريق توجه المصارف لاقتناء الموجودات،ويدخل في نسبتها الموجود النقدي ،و الودائع التجارية و حوالات الخزينة و الذهب .

*إن السياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي عن طريق :

-وضع خطة نقدية تلاءم بين عرض النقد والطلب عليه ،للقيام بالنشاطات الاقتصادية .

-وضع خطة للنقد الأجنبي من خلال توجيه العملات الأجنبية نحو توفير متطلبات إقامة المشروعات الإنتاجية.

-وضع خطة ائتمانية تتضمن تحديد حجم الائتمان بما يحقق متطلبات الاقتصاد وتوجيه القروض والتسهيلات نحو أكثر المجالات لخدمة عملية التنمية .

-إصدار توجيهات إلى المصارف عندما يرى البنك المركزي أن هناك ضرورات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية تتطلب منح الائتمان .

ثالثا: السياسة السعرية:

تلعب السياسة السعرية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في:

1-تأثر السياسة السعرية على توزيع الدخل بين الاستهلاك و الاستثمار.

2-كما تأثر على توزيع الدخول في المجتمع و خاصة بين الريف و المدينة أو بين الصناعة و الزراعة، بالإضافة إلى فرض أسعار منخفضة على السلع التي يتعاطاها ذوي الدخل المنخفض .

3-يمكن للسياسة السعرية أن تأثر على الاستهلاك و ذلك عن طريق فرض أسعار مرتفعة على السلع الكمالية بحيث يقود ذلك إلى تخفيض الاستهلاك بشكل عام.

4-تأثر في عمل النشاط الخاص عن طريق وضع أسعار تشجعه على الدخول في المجالات الإنتاجية بالشكل الذي يرفع من درجة إسهامه في تحقيق التنمية .

5-يمكن للسياسة السعرية أن تأثر على عملية استقرار السوق بحيث ينجم عنها التوازن بين العرض والطلب .

6-تشجع على توسيع المشروعات في إنتاجها من خلال تحديد أسعار للسلع المستوردة تفوق أسعار السلع المحلية بغية توفير السوق للمنتجات المحلية.

7-رفع أسعار السلع التي تنتجها و خفض السلع التي يستخدمها كمستلزمات لإنتاجها بغية تحفيز المنتجين على التوجه نحو استخدام الموارد في المجالات التي تحقق التنمية .

8-يمكن للسياسة السعرية أن تؤدي إلى تجنب حصول التضخم عن طريق تحديد أسعار السلع وضمان تحقيق ثبات واستقرار نسبي فيها.

رابعا : السياسة التجارية :

تعتبر السياسة التجارية مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة بصدد علاقتها الاقتصادية مع الخارج وخاصة في مجال الاستيراد و التصدير ،و نظرا لأهمية التجارة في اقتصاديات الدول النامية المتأنية من أهمية كل من الصادرات والاستيرادات ،فالصادرات تشكل الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسد متطلبات هذه الدول إلى ما تحتاجه من استرادات تتطلبها عملية التنمية من السلع الرأسمالية والمستلزمات الوسيطة وحتى بعض السلع الاستهلاكية التي تلجأ إلى استيرادها من الخارج .

ولذلك فإن سمة الاختلال الهيكلي تبرز في صادرات الدول النامية، و ما يرافق ذلك من تقلبات في الحجم والأسعار الخاصة بالصادرات ،و ما ينجم عنه من آثار على حجم الاستثمار و الدخل و مستويات المعيشة وخطط التنمية، إذ تنعكس التقلبات الدورية في أسواق الدول المتقدمة على حصيلة صادرات الدول النامية من المواد الأولية و لذلك تبرز السياسة التجارية كأداة يمكن من خلالها التقليل من التقلبات التي تحصل في حصيلة صادرات الدول النامية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

تتمثل نظريات التنمية الاقتصادية فيما يلي[1] :

أولا: نظرية الدفعة القوية: تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات يفرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، يفرق روزنستان رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرًا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته اشمل في التنمية من نظرية الاستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وتبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن: النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية أو بين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روز نستان و رانجرو أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ،وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة و أثار سلبية منها : أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في صغر السوق و تعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدمة لأن هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي .

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن: يقول العالم هيرشمان وهو أحد رواد هذه النظرية أنه ولكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المفرغة وتكسيرها لابد من إتباع أسلوب التنمية غير المتوازن المعنى أنه ليس من الضرورة أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل و إنما يمكن التركيز على بعض القطاعات الأساسية التي ترقد بقية القطاعات الأخرى وتكون بمثابة حلقة الارتكاز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ،كالتوسع في إنتاج بعض الصناعات والذي يؤدي إلى التوسع في الاستثمارات وبالتالي

[1] سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر و التوزيع، ،عمان –الأردن،2015،ص 25 .

زيادة مستوى دخل الأفراد الجدد يؤدي إلى زيادة الطلب وهكذا في حلقات متتالية تؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية اقتصادية.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

من بين الاستراتيجيات المعتمدة في التنمية الاقتصادية ما يلي[2] :

أولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية والريفية:

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان النامية وتنمية زيادة الإنتاج القومي الإجمالي مما سيكون لهما الأثر الأكبر على مجمل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

إن توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة واستغلال المياه الموجودة .

ويلعب القطاع الزراعي في الاقتصاد دورا مهما من خلال ما يلي :

1-توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى و خاصة القطاع الصناعي خلال عملية التنمية ،وذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشأ فيها الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة .كما أصبحت الزراعة تعتمد كليا على الأيدي العاملة التي توفرت لتطويرها وزيادة الإنتاج الزراعي.

2-توفير التمويل الكافي لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية ،وأصبحت الزراعة مصدرا رئيسي للادخارات المتحققة في المجتمع .

3-خلق السوق للسلع الصناعية وبالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية وبدون إجراء بعض التطوير في القطاع الزراعي حتى يمكن توسيع حجم الطلب على السلع الصناعية وتنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي.

---

[1] محمود حسين الوادي و آخرون،مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع، ،عمان-الأردن،2013،ص346.

[2] بشار يزيد الوليد،التخطيط و التطوير الاقتصادي،مرجع سابق،ص ص 120-122.

4-توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية،والتي تتسع وتشتد الحاجة إليها خلال عملية التنمية ،وذلك لأن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في معظم الدولة النامية وتكون الصادرات الزراعة في معظمها الجزء الأكبر من صادراتها .

5-توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي،ذلك لان عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات،وما يترتب على ذلك من زيادة عدد المشتغلين الذين يتم استيعابهم في عملية توسيع نشاطها وما يتطلبه ذلك من زيادة الحاجة إلى توفير المواد الغذائية اللازمة لسد احتياجات الأعداد المتزايدة منهم خارج القطاع الزراعي.

6-إن الزراعة لا تسهم في توفير الأمن الغذائي لوحده ،بل يمكن أن توفر أداة تستخدمها الأقطار النامية في تعديل شروط التبادل الدولي و تحسينها لصالحها.

ثانيا: الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة:

تلعب الدولة دورا متميزا في إحداث عملية التنمية وإطلاقها، إلا أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها .

1- **بالنسبة للدول الرأسمالية** : دعت هذه الدول إلى زيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية لأسباب عديدة من أبرزها:

أ-بروز مجالات تكنولوجية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد و الإمكانيات

ب-تكرار الأزمات الاقتصادية لفترات طويلة دون أن تستطيع قوى السوق معالجتها.

ج-امتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات المختلفة التي فرضت عليها مثل هذا الامتلاك بحكم أوضاع وظروف مختلفة .

د-التطور الكبير الواسع في بعض جوانب الصناعة العسكرية والتي تتطلب القيام بها من موارد وإمكانيات يصعب على النشاط الخاص القيام بها .

2-**بالنسبة للدول الاشتراكية** : تزداد درجة تدخل الدولة من خلال الخطة وعن طريق امتلاك للجزء الأساسي من المشروعات ،أي تلك التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يعطي للدولة قوة التأثير والتدخل في النشاطات الاقتصادية بغية توجهها نح الاتجاهات المرغوبة وبما يحقق الأهداف الموضوعية ،كما أن الخطة تتضمن:

أ- حصر الإمكانيات والموارد المادية و البشرية وتعبئتها لتحقيق الأهداف التي تم وضعها.

ب-أهداف تراعي الأولويات في إشباع الاحتياجات الأكثر أهمية في المجتمع خلال الفترة المعينة .

ج- اختيار الوسائل أي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الإمكانات الموارد باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة.

3-**بالنسبة للدول المتخلفة:** إن حاجة تدخ الدولة في النشاطات الاقتصادية وفي تحقيق التطور والتوسع فيها عن طريق إحداث التنمية كانت أكبر بكثير بسبب عوامل عديدة من بينها عجز قوى السوق نتيجة لـــ:

نواقص السوق في هذه الدول التي تجعل السوق فيها غير تامة الأمر الذي يعيق من تفاعل قوى السوق بالشكل الذي يؤدي إلى العجز في عمل هذه القوى عن تحقيق حالة الاستخدام الكفء للموارد.

عجز قوى السوق في هذه الدول عن التوجه نحو إقامة المشروعات الإنتاجية التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها بأحداث التنمية نظرا لان الموارد تتجه في ظلها إلى المجالات ذات الربحية المرتفعة والسريعة وذات المخاطر القليلة في الوقت نفسه ، قياسا بالاستثمارات التي تنخفض ربحيتها ونحتاج لفترة استرداد طويلة وتزداد درجة المخاطر ، وخاصة بسبب العوائق العديدة للاستثمار في هذه الدول .

عجز قوى السوق عن توجيه الموارد نحو مجالات رأس المال الاجتماعي فيها بالشكل الذي يوفر الأساس الكافي من مرتكزات البناء التحتي اللازم لعملية التنمية .

عجز قوى السوق عن تحقيق الوفورات الخارجية، نظرا لأن الهدف الأساسي للمشروعات الخاصة، هو تحقيق الانتفاع الذاتي، دون أن تعمد أساسا إلى تحقيق وفورات تستفيد منها مشروعات أخرى.[1]

ثالثا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية وهو شرط ضروري للتنمية وهو مرافق للتنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي

[1] فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط الاقتصادي،مرجع سابق،ص 242.

يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يأتي:

1-تصنيع المواد الأولية الزراعية .

2-توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي .

3-تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات .

4-توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات .

5-يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها .

6- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.

7-تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

8-يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني وعملية التحديث والتحولات.[1]

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات) ،مرجع سابق،ص ص169-171.

المبحث الثالث: معاينة التنمية الاقتصادية .

سنلقي الضوء في هذا المبحث على مقاييس التنمية الاقتصادية التي تعددت باختلاف مفاهيمها، كما سنعالج مصادر التمويل التي تعتبر العامل الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية التي يشكل الاستثمار جوهرها، بالإضافة إلى العقبات التي تعيق مسارها.

المطلب الأول : مقاييس التنمية الاقتصادية .

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن مفهوم التنمية المستخدم بعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم ،ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية ،قد يواجه بجملة من الصعوبة يمكن إيجازها فيما يلي [1]:

- نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية، لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

- غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغير الهيكلي.

- لبناء مقاييس التنمية الاقتصادية، يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل التنمية الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها.

وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي :

1- مقاييس نوعية الحياة المادية :

إذا أخذنا بالاتجاه الذي اخذ به "مجلس التنمية لما وراء البحار وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي : توقع العمر عند الميلاد ،ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية ،حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس .

[1] إسماعيل محمود بن قانة،اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،2012،ص ص263-256.

-هذا المقياس أو المعيار وإن جمع بين جملة من المعايير السابقة ،إلا انه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي بشكل عام تتلخص في انه :

-يعتمد على بعض الحاجات الأساسية للحياة مهملا البعض الآخر.

-اهتم المعيار بالنتائج ،و لم يتعرض لجهود تحصيلها.

-اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية ،كما أهمل الدخل و القدرة الشرائية للأفراد.

2- دليل التنمية البشرية:

لتصحيح مساوئ المعيار السابق نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 أطلق عليه اسم "دليل التنمية البشرية " أو معيار التقدم البشري حيث يتكون من ثلاثة متغيرات وهي :

-توقع الحياة عند الميلاد .

- معيار التحصيل العلمي المكون من معرفة الكتابة و القراءة و متوسط عدد سنوات الدراسة .

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

*و لابد من القول أن دليل التنمية البشرية يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر:

-للحكومات المحلية و منظمات المجتمع المدني و للأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالاتجاهات التي ترفع مستوى التنمية البشرية .

-للمجتمع الدولي إمكانيات ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كل منها ، و ذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي بمختلف أشكاله .

وأخيرا فإن احتساب مؤشرات هذا الدليل يتطلب توفير إحصاءات شاملة ودقيقة وموثوق بها خلال المدة الزمنية المعينة وذلك لتعزيز ودعم الجهود التخطيطية و إسنادها.

3- مقياس كوسوف :

يميز فلاديمير كوسوف بين مؤشرين ،يخص الأول بقياس النمو ،معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية .

ويمكن قياس درجة التنمية انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأ وزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي ،هذا المقياس وان عد مهما من الناحية العملية ،الا انه يعاني عند بنائه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل .

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

يمكن تمويل التنمية الاقتصادية من مصادر داخلية ومصادر خارجية أيضا:

الفرع الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية:

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل التنمية في ادخارات اختيارية و أخرى إجبارية سنوجزها فيما يلي[1]:

أولا: ادخارات اختيارية :

وهي تلك الادخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختيارية وتتمثل في:

1- مدخرات القطاع العائلي:

تعرف بأنها ذلك الجزء من الدخل التي لا تنفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هي الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية ،كل هذه العوامل تحدد حجم مدخرات الأفراد.

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، وتتمثل مصادر الادخار فيما يلي:

أ- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين و المعاشات.

ب- الودائع في البنوك و صناديق التوفير.

ج- الاستثمار المباشر كاقتناء الأراضي.

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،مرجع سابق،ص ص 188-196.

د- سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة.

2- مدخرات قطاع الأعمال:

ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاصة و ادخارات قطاع الأعمال العام ،فادخارات قطاع الأعمال الخاص تكون من طرف الأفراد والمؤسسات ، بينما ادخارات قطاع الأعمال العام تتكون من الضرائب ،القروض ،شهادات الاستثمار ،الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز وهو زيادة في حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب في حالات تضخمية .

-ويجب الإشارة إلى أن قطاع الأعمال العام يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية ،وعليه فإن العوامل التي تحدد مدخراته هي :

أ-السياسة السعرية للمنتجات أين كانت غالبا ما تخضع لاعتبارات اجتماعية أو سياسية وفي حالات أخرى تحوي أرباحا احتكارية .

ب- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج (المواد الأولية) تخضع كذلك لنفس الاعتبارات كالدعم من الدولة.

ج- سياسية التوظيف والأجور كثيرا ما تفرضها الدولة على شركات القطاع العام فتكلفها بعمالة زائدة خاصة من خريجي المعاهد، الجامعات ومراكز التكوين حلا لمشكلة البطالة ،إضافة لتحديد الأجور التي ترتبط بالكفاءة الإنتاجية ونتائج العمل.

3- التمويل المصرفي :

حيث تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين)وأصحاب العجز المالي (المستثمرين) حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة إقراض المستثمرين وتختلف البنوك من بنوك تجارية، وبنوك الأعمال ، بنوك عامة ، بنوك متخصصة (زراعية ، عقارية ، صناعية) وتختلف قروضها حسب طبيعة نشاطها .

ثانيا: الادخارات الإجبارية

وهي ادخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي:

1-الادخار الحكومي :

يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية ،فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون ، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإرادات فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو طبع نقود جديدة .

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب ،وهي تنقسم إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة بنوعيها ضرائب على الصادرات وضرائب على الواردات ،فالضرائب على الصادرات تتألف من رسوم يتحمل المستوردون الأجانب أغلبها .

أما الضرائب على الواردات تمثل المصدر الأول للموارد الأولية وتستعمل لأغراض أهمها:

أ- تحديد المستورد من السلع موضع الضريبة و حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

ب- تحديد المستورد من السلع الاستهلاكية و ذلك لتوجيه النقد الأجنبي المحدود نحو استيراد سلع أكثر أهمية للاقتصاد الوطني مثل الآلات و مستلزمات الإنتاج.

ج- قد تفرض الدولة ضرائب مرتفعة جدا على الواردات بغرض عدم استيرادها من ناحية، أو تحمل الفئات القادرة على دفع الضرائب المرتفعة.

بالإضافة إلى صور أخرى للضرائب ، فقد تحصل على إتاوات مقابل ما تمنحه من امتيازات وعقود استغلالها لمواردها الطبيعية أين توجه حصيلتها إلى خزانة الدولة مثل عقود استغلال حقول النفط أو مناجم المعادن.

2- الادخار الجماعي:

هي ادخارات تقتطع من بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل

من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار ،كما يميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات .

3- التمويل التضخمي:

هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي ،نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج .

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي[1]:

أولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل من أهم هذه المؤسسات المالية الدولية نجد: صندوق النقد الدولي ،البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة الدولية للتنمية ،ومؤسسة التمويل الدولية وكل هذه المؤسسات تهدف إلى منح قروض بأشكال مختلفة واستشارات تقنية للدول التي تحتاج إليها

ثانيا: المنح والإعانات:

تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدول النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية.

ثالثا: القروض:

قد تكون قروض عامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين أو سواء كانت هيئات تمويل دولية

[1] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية،مرجع سابق،ص ص 298-304

كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، أو هيئات التمويل الإقليمي، أوقد تكون قروض خاصة يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية ، أو من صناديق التمويل الإقليمي .

رابعا: الاستثمار الأجنبي :

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية وهي نوعان:

1-استثمار أجنبي مباشر: أن يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس مال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس مال المشروع ، وهو ما يمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة مع الطرف الممثل للبلد .

2-استثمار أجنبي غير مباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات كما لا يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة

المطلب الثالث: عقبات في طريق التنمية

إن خصائص البلدان المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية و التي تتمثل فيما يلي:

أولا: العقبات الاقتصادية:

تتمثل أهم العقبات الاقتصادية التي تقف في طريق التنمية فيما يلي[1]:

1- حلقة الفقر المفرغة: إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي(نيركس) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا ، وإن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي، وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) ، ولهذا فإن هذه البلدان نجد أنه من الصعب أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر ، لا سيما وأن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل .

[1] أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص ص 217-228.

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو تجد الموارد من خارج بلدانها، ويمكن تمثيل الحلقة المفرغة كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(01):حلقة الفقر المفرغة

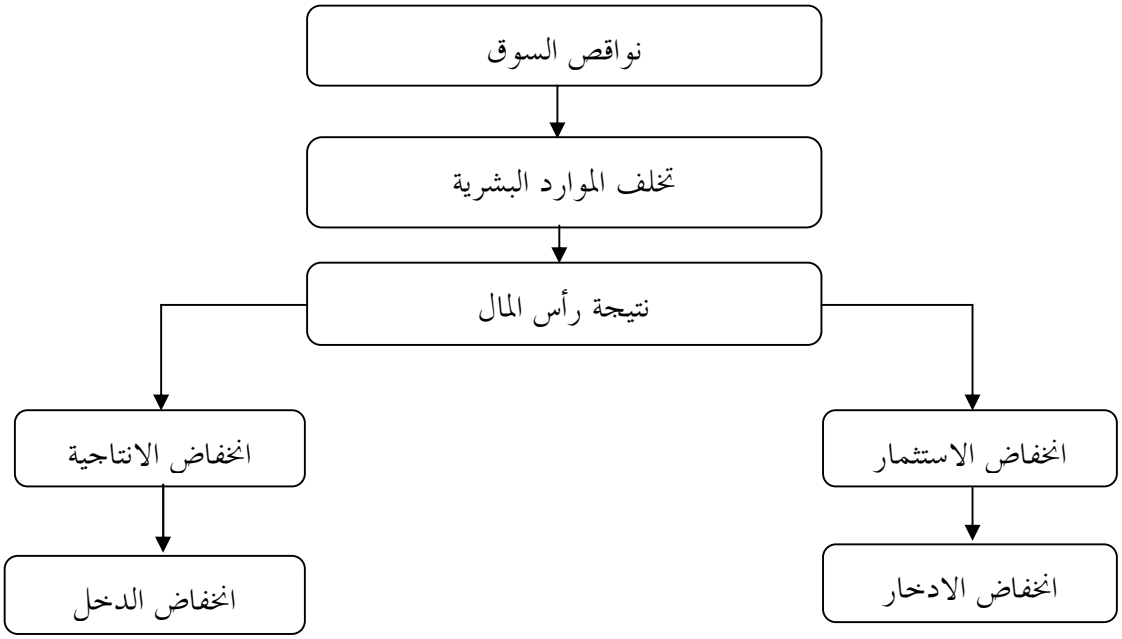

المصدر: علاء فرج الطاهر،التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2011، ص 112.

2-**محدودية السوق:** إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية. وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية .

3- **الازدواجية الاقتصادية:** إن هذا المصطلح يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية ، وهو يشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج، والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على عملية التنمية بل

وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم (وهو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي) ويكون ليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينه وبين بقية أجزاء الاقتصاد الوطني ، لذلك فان التوسع والتطور في ذلك القطاع لا تنتشر أثاره إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني .

فالجزء الأعظم من الأرباح المتحققة في القطاع الحديث سوف تعاد إلى بلد الاستثمار الأصلي ، الأمر الذي يقلل من حجم الادخارات المحلية والاستثمارات ، كما أن التوسع في القطاع المتقدم يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج .

4- **محدودية الموارد البشرية:** يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وعدم ملائمتها عقبة أمام التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة، وأيضا انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية)، وكذلك الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج ، وتنوعه ، حيث لا تستطيع البلدان النامية استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب ، ولهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية

هذا بالإضافة إلى عقبات أخرى سنوجزها فيما يلي[1]:

ثانيا: العقبات الاجتماعية :

إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع والذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة إما أن تعيق أو أن تشجع النمو الاقتصادي الحديث ، ولذلك فإن لهذه القيم أثرا مباشرا على التنمية ومن بين العقبات الاجتماعية للتنمية ما يلي

1- **التنظيم:** بطبيعة الحال البلدان النامية تفتقر إلى المنظم الريادي وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين ، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية ولهذه الأسباب فإن البلدان النامية تفتقر إلى المنظمين الرواد ، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها.

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،مرجع سابق ،ص ص156-159.

2- **دوافع التنمية:** إن أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية وضروري لتحقيق أهدافها وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات مثل الصينيين هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من أجل التميز.

ثالثا: عقبات الحكومة

أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة وعليه إذا كانت الحكومة غير قادرة أو راغبة على لعب هذا الدور فإنها تعتبر عقبة أمام التنمية ما يلي:

1- **الاستقرار السياسي:** يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة ، وإذا انعدم الاستقرار السياسي انعدم أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي ، وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية .

2- **الاستقلال السياسي:** من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث ، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد ، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي انعدام الاستقلال السياسي عقبة في طريق التنمية .

3- الدعم الحكومي للتنمية : إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في إتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية .

رابعا: عقبات دولية في طريق التنمية :

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة ، ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة و تصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية ، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة ، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق ،لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية.

أما في العلاقات التجارية غير المتكافئة فإن البلدان النامية قد أجبرت على إنتاج السلع الأولية التي تواجه طلب قليل المرونة بالنسبة للأسعار ولا للدخل ، وأن ذلك قد وضع البلدان النامية في موقع الميزة السلبية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتوفر النقد الأجنبي، وبالمقابل اختصت البلدان المتقدمة بإنتاج وتصدير السلع المصنعة التي تتميز بارتفاع أسعارها بالمقارنة مع السلع الأولية وتتميز بارتفاع مرونة الطلب السعرية والداخلية ولهذا فان المنافع غير المتكافئة للتجارة قد أثرت سلبا علي البلدان النامية وعملة علي إدامة الفجوة فيما بين البلدان في مجال التنمية.

إضافة إلى ما تقدم فإن سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان النامية جعلت من المستحيل حماية الصناعة الناشئة بها ولهذا فإن الصناعات لم تتطور، كما أن التجارة الحرة قضت على الصناعات التقليدية والحرفية لدى البلدان النامية .

وكل هذه العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة تعمل ضد مصالحها وتمثل عقبة في طريق التنمية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال العرض السابق اتضح أن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة وتهدف إلى توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ، ولهذا فإن التنمية أشمل واعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وإن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا وتعتبر عملية معقدة فهي تتطلب عدة مستلزمات وتحتاج إلى التمويل اللازم باعتباره العامل الأساسي لها بعد اجتياز جميع العقبات التي تعترض طريقها وذلك حتى تضمن النهوض الشامل بالمجتمع بأسره إذ أنها تنطوي على العديد من العناصر أي تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي وتؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض هذا ما جعلها تحضي بالاهتمام خاصة في الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي.

الفصل الثالث:

مساهمة الاستثمار المحلي في دفع التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2010– 2015

تمهيد:

أصبحت عملية إدارة سياسات التنمية الاقتصادية في العصر الحديث تتطلب صورة أساسية عن تحرير سوق رأس المال وتشجيع الاستثمار بشقيه الأجنبي و المحلي، ولهذا سعت الجزائر إلى إتباع إجراءات للقيام بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى إرساء قواعد تسيير مناسبة للرهانات التي تواجه التنمية في الجزائر وتعطي أهمية كبيرة لبعض العناصر الاقتصادية نذكر بالخصوص عنصر الاستثمار وترقيته على المستوى الوطني، وذلك بفضل اهتمام السلطات بمسألة دعم سياسة التشغيل ومحاربة البطالة وتحقيق الأمان الوظيفي بالجزائر من خلال تلك البرامج الاستثمارية التي سطرتها بهدف تدارك الضعف والتخلف بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال إنشاء هيئات مكلفة بدعم المستثمرين.

وعليه فان متطلبات عملية التنمية مرتبطة بنشاط القطاعين العام والخاص وأن كلاهما يتمتعان بالقدرة على توفير المقومات الأساسية للتنمية.

وسنتطرق في هذا الصدد إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: السياسة الاستثمارية في الجزائر.

المبحث الثاني: مجهودات الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار المحلي.

المبحث الثالث: انعكاسات تشجيع وترقية الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: السياسة الاستثمارية في الجزائر

إن الوقوف على السمات الرئيسية للمناخ وتحديدها تعد الخطوة الأولى في تشخيص مسببات ركود المشاريع الاستثمارية وتحديد مفاتيح علاجها بالإضافة إلى منحها الامتيازات اللازمة وذلك بعد اجتياز جميع العقبات التي تقف في طريقها حتى يعرف الاستثمار تطورا في المستقبل.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر

حدد خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية وأن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية من موانئ، مطارات، وشبكة الطرقات وكذلك متعلق بالسياسة المالية والنقدية للبلاد، و قد أشار الوزير الجزائري حميد طمار وزير المساهمة وترقية الاستثمارات إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات ومزايا لاستقطاب المستثمرين من بينها الحصول على [1]العقارات الصناعية وتخفيض الضرائب على الفوائد وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار كما اعترف الوزير الجزائري بوجود عراقيل ونواقص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق وغياب إستراتجية اشهارية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي.

* أما السمات الرئيسية للمناخ المشجع للاستثمار المحلي تتمثل فيما يلي[1]:

1- الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يتمثل في بعض السياسات والإجراءات المتمثلة في الخصخصة، إصلاح النظام الضريبي، تحرير التجارة والبرامج التي تعمل على تخفيض التضخم.

وفي هذا السياق اتبعت الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي، التزاماتها ببرامج التحرير الاقتصادي و الاعتماد على آليات السوق بالإضافة إلى الانفراج السياسي والأمني وإتباع منهج الخصخصة أدى ذلك مجتمعا إلى زيادة معدلات الاستثمار الخاص .

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص ص193-195.

2- الحاكمية الرشيدة:

مشكلة الحكم الراشد تعد من الأسس الداعمة لاستقطاب الاستثمار ذلك أن الاقتصاديات التي كانت إلى عهد قريب ممركزة وتعرف سيطرة القطاع العام، تتسم هذه الاقتصاديات بنوع من الفساد الإداري الذي عشش داخل هياكل القطاع العام وأصبح سمة بارزة له مما عطل عمليات الإصلاح التي انتهجتها في هذا المجال، فإن تغيرت القوانين والتشريعات إلا أن الذهنيات مازالت تحن إلى الحقبة السابقة ومن الصعب تغييرها في وقت قصير، وهذه الحواجز البيروقراطية والرشوة المتصاعدة وكل مظاهر الفساد الإداري إذا ما عششت في الاقتصاد فإنها تعمل على طرد رؤوس الأموال عوض جذبها .

ثالثا: بنية أساسية مساعدة:

إن الإنفاق على البنية الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص،حيث أن ضعف وقصور البنية الأساسية تعد من العوامل المسؤولة عن انخفاض ربحية المشروعات عن التوسع والقيام باستثمارات جديدة.

لذلك فإن تطوير الطرق والموانئ والاتصالات بالإضافة إلى توفير الأراضي الصالحة للأغراض الصناعية كل ذلك له تأثير وانعكاس على الاستثمار الخاص وكفاءته .

إن تحسن البنية الأساسية من خدمات الطرق، المواصلات، الاتصالات،الطاقات، المياه ، واعتبارها ضمن التزامات الدولة، فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الاستثمار وتاريخيا فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدارها نصف نقطة مئوية في إنتاج القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار المحلي بالجزائر.

إن شروط نجاح أي قانون للاستثمار يرتكز على مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار وهي: مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وعدم الالتجاء إلى التأميم والتحكيم الدولي، فما هي الامتيازات الممنوحة للمستثمرين المحليين في الجزائر.

***الامتيازات الممنوحة من طرف القانون:** تختلف الامتيازات الممنوحة حسب موقع وطبيعة الاستثمار ويوجد نظامين بمفهوم الأمر رقم 03/01 وهما[1]:

[1] منصوري الزين،تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص ص101-102.

أولا: النظام العام:

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، وزيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، ويمكن استفادة المستثمرين مما يلي:

1- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-الإعفاء من دفع الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ثانيا: النظام الاستثنائي: تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات التالية:

1- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

2- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة .

*وتتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المذكورة سابقا فيما يلي:

أ- بعنوان إنجاز المشروع :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية .

–تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب– وبعد معاينة انطلاق استغلال المشروع :

– الإعفاء لمدة 10 من بداية النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

– تستفيد الاستثمارات من امتيازات نظام الاتفاقية إذا كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: معوقات وأفاق الاستثمار المحلي في الجزائر.

الفرع الأول: معوقات الاستثمار المحلي في الجزائر.

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية إلى أن كل المؤشرات تؤكد حقيقة مرة وهي أن الاستثمار لم يتقدم بالشكل المنتظر وهذا عائد لعدة معيقات نذكر أهمها[1]:

أولا: معيقات متعلقة بالجانب القانوني:

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها بحيث أن هناك دائما تعديلات وقوانين جديدة، وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمر بحيث يزرع فيهم الشك والخوف، ومن جانب الضريبة والرسوم لها معوقات منها:

1– الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبئ ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع).

2– الإزدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية، بالإضافة إلى المشكلات القانونية مع العمال .

3– المشكلات القانونية مع المتنافسين، ومع الشركاء بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين.

[1] بلهنة كريمة وعيساني فتيحة،دراسة مقارنة حول المخططات التنموية في الجزائر،2010-2014،رسالة ماجستر،تيارت،2015،ص ص67-69.

ثانيا: معيقات متعلقة بالجانب الإداري:

1- تداخل الصلاحيات بين الهيئات،وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.

2- تعقد وبطئ الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و 93 يوما و130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوما لرخص أخرى.

3- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين: خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحي.

4- الفساد الإداري ويتمثل في : الرشوة، التعصب، الوساطة والمحسوبية.

ثالثا: معيقات متعلقة بالجانب الاقتصادي تتمثل في:

1-التمويل: وهذا راجع لعدة قيود أهمها:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين خاصة ما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية.

- مركزية القرار وتأخره حال منح القروض، غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف والفائدة، عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة للقروض البنكية.

- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر، بالإضافة إلى مشاكل أخرى: مشكل العقار الصناعي، مشكلة النظام القضائي.

- بالإضافة إلى معوقات مهارية تتمثل في ندرة مهارات العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار المحلي في الجزائر.

تمتلك الجزائر عدة مؤهلات تمكنها من وضع إستراتيجية مناسبة لجذب الاستثمار[1]:

أولا: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار المحلي:

- تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءات عالية.

[1] منصوري الزين،واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد02،ماي 2005،ص ص 146-147.

- تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.

- تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل حجم السوق، البنية التحتية، المحيط التقني .

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي .

ثانيا: شروط ترقية الاستثمار المحلي في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى توفير مناخ ملائم لترقية الاستثمارات المحلية وذلك ب:

- توفير بنك معلومات خاصة بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.

- تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.

- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر،إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال.

- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.

- إعطاء المزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للمستثمرين.

-خوصصة البنوك وإصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير،إضافة إلى تسوية مشكلة العقار الصناعي.

المبحث الثاني: مجهودات الدولة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار.

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المحلية، وكذلك خلق عدة وكالات مهمة كان الهدف منها خلق جو مناسب وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار المحلي وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الهيئات المتعلقة بالاستثمار المحلي.

المطلب الأول:الصناديق الوطنية الكفيلة بدعم الاستثمار المحلي

الفرع الأول: لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها CALPI

أولا: تقديم اللجنة :

تأسست الجنة بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيس ومدير الدراسات وتهيئة الإقليم، مدير الصناعات والمناجم، مدير مكلف بالمجال الحضري، مدير الملاك العمومية، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، رؤساء البلديات والدوائر ..الخ.

ثانيا: مهام اللجنة:

* هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية، وفي هذا المجال فهي مسؤولة على:

-تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية.

- وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية .

- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية، المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار وتكمن مهمتها أيضا في نشر وإعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين والإجراءات والخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض.[1]

[1] عيبوط محند وعلي،الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري،بدون طبعة،دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص 72.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار CNI

أولا: تقديم المجلس:

جاء الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار بهيئة جديدة مكلفة بترقية الاستثمار (من الجانب الاستراتيجي) وهذا بعد أن لوحظ غياب إطار مكلف بدراسة واقتراح إستراتيجية للاستثمار، وكذلك آليات تشجيعه، فكان إنشاء المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة.

ثانيا: مهام لمجلس:

1-اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار تبعا لوضعية الاقتصاد الوطني والسياسية التنموية.

2-اقتراح تدابير تحفيزية مسايرة للتطورات الملحوظة .

3-يفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر حيث أن الاتفاقية لا تنتج إلا بعد موافقة المجلس وهنا يعتبر كسلطة رقابة على الوكالة.

4-يفصل فيما يخص تهيئة الإقليم للمناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإنساني .

5-يقترح على الدولة كل التدابير الضرورية لتنفيذ دعم الاستثمار وتشجيعه .

6-يحدد جدول التدفقات التي يمكن إدماجها في حساب صندوق دعم الاستثمار.

7-يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ الأمر 03/01.[1]

الفرع الثالث : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أولا- تعريف الصندوق:

في 26 ماي 1994 أنشئ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لاإرادية و لأساب اقتصادية، إما بالتسريح الإجباري أو بتوقف نشاط المستخدم،ولا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويضا للأجير الذي فقد بصفة لاإرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بمساعدته في البحث عن عمل، دعم العمل الحر و التكوين بإعادة التأهيل.

[1] عيبوط محند وعلي،الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري،مرجع سبق ذكره،ص72.

ثانيا: مهام الصندوق:

1- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين و يضمن تحصيلا للاشتراكات المخصصة لتمويل أداة التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.

2- يسير الأداء بعنوان الخطر الذي يغطيه.

3- يساعد الاتصال بالمصالح العمومية للتشغيل.

4- إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء التامين عن البطالة في الحياة النشيطة.

5- ينظم الرقابة التي ينص عليه التشريع المعمول به في مجال التامين عن البطالة.

6- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.[1]

ثالثا: حصيلة ونتائج الصندوق:

توزيع عدد المشاريع CNAC حسب قطاع النشاط لسنة 2013.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 26 محرم 1415ه،الموافق ل06-07-1994،العدد 44، الصادرة في 07-07-1997،ص 06.

الجدول رقم (03-01): عدد مشاريع، عدد مناصب وعدد مبالغ CNAC حسب قطاع النشاط لسنة 2013

القطاع	عدد المشاريع		عدد مناصب الشغل		القيمة المالية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة	4470	5.31	10497	6.44	14799	6.32
الحرف	3113	3.70	8829	5.09	7314	3.12
بناء وأشغال عمومية	4420	4.99	14230	8.73	13714	5.8
هيدروليك	169	0.20	599	0.37	1006	0.43
الصناعة	5136	6.10	14763	9.06	17858	7.63
صيانة	466	0.55	1135	0.7	1087	0.46
صيد	122	0.14	299	0.18	607172	0.26
مهن حرة	275	0.33	592	0.36	727583	0.31
خدمات	16260	19.32	34947	32.44	55240464	32.6
النقل	49951	59.31	77673	47.4	212715827	52
المجموع	**84164**	**100**	**163033**	**100**	**23040710**	**100**

Source : bulletin d information statistique de la pme p42.

الشكل رقم (03-01):تطور نسب الغلاف المالي لعدد مشاريع CNAC حسب قطاع النشاط لسنة 2013

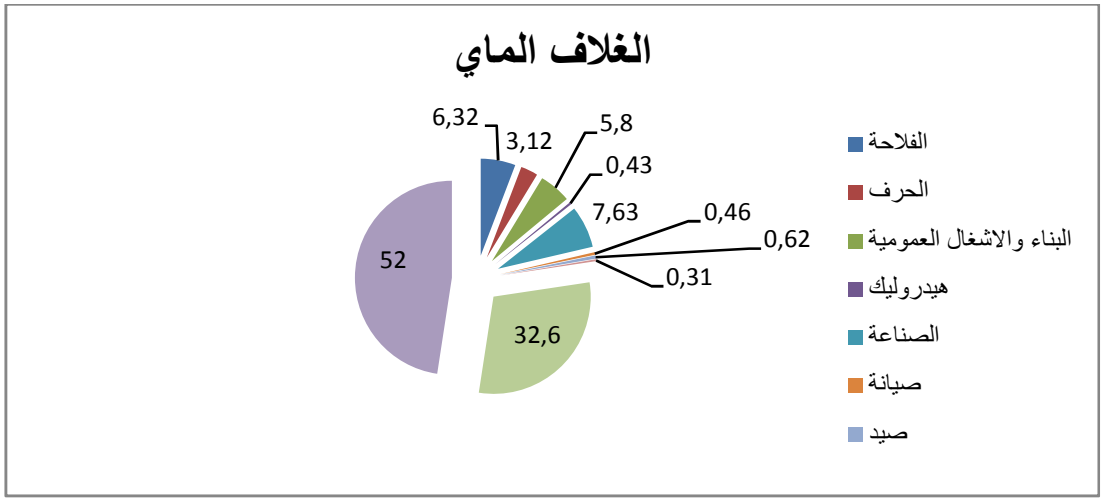

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قطاع النقل له الحصة الأكبر من عدد المشاريع المقدرة بـــ49951 مشروع بنسبة 59.35 %من إجمالي عدد المشاريع و بالتالي أدى إلى استحداث مناصب شغل بنسبة 47.68% وبغلاف مالي قدر ضخم ويليه قطاع الخدمات مستحوذا على34947 منصب شغل بغلاف مالي قدره 55240464 دج أما قطاع الصناعة فلم تزد مشاريعه كثيرا لذلك لم يستحدث سوى 9.06%، ثم يأتي قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية بحصة قدرها 5.31 % و4.99% على التوالي.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

أولا: تعريف الوكالة.

بمقتضى الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون تحت وصاية رئيس الحكومة.

أما متابعة نشاط الوكالة فهو تحت وصاية الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات. [1]

ثانيا: مهام الوكالة:

-بشكل عام تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار والاتصال مع الإدارات المعنية المهام التالية:

1- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها .

2- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

3- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة .

4- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي السياحي، الخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد.

---

[1] علواش وردة،دراسة قياسية لأثار الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 12، جوان 2014،ص 49.

5- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء .[1]

ثالثا: حصيلة المشاريع الاستثمارية

الجدول رقم(03-02):عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2013-2015 (استثمارات محلية)

السنوات	2013	2014	2015
عدد المشاريع	8830	9799	3878
القيمة المالية	1384	2022	1360
مناصب الشغل	131861	132784	397128

www.andi.dz.20/04/2016.

الشكل رقم(03-02):عدد المشاريع المالية المصرح بها خلال الفترة 2013-2015.

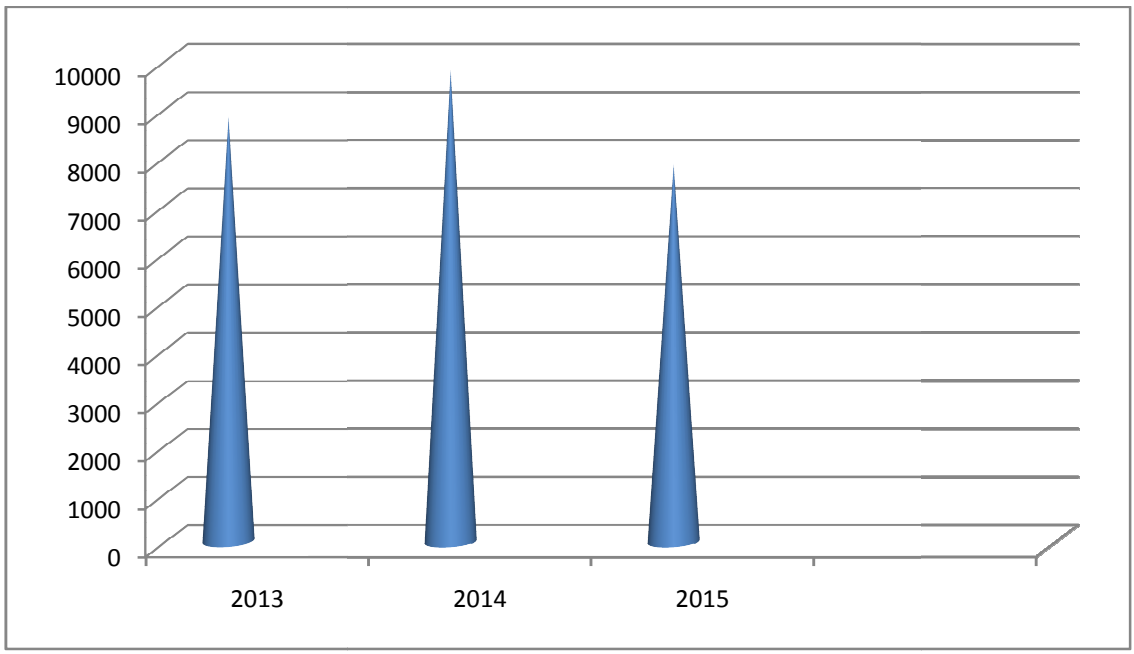

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع ارتفع في سنة 2014 مقارنة بسنة2013 لتصل إلى 9799 مشروع متوقع هذا الارتفاع في عدد المشاريع سيؤدي حتما إلى توفير مناصب شغل حيث سجلت 132784 منصب متوقع سنة2014 وهذا ما يفسر جهود الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تولت تطوير الاستثمارات وترقيتها ومتابعتها.

[1] المادة 21 من قانون الاستثمار،2007،رقم 188/94.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أولا: تقديم الوكالة:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ واحدة من الآليات التي اعتمدتها الحكومة في 08-09-1996 للتقليص من البطالة في صفوف الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد ومساعدتهم في إنشاء مؤسسة مصغرة -وضع هذا الجهاز تحت سلطة رئيس الحكومة مباشرة حتى يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشاة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.[1]

ثانيا: مهام الوكالة:

تتولى الوكالة الاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية وتضطلع بالمهام التالية:

1- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

2- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

3- متابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع من احترام البنود ودفاتر الشروط.

4- تشجيع كل الأعمال والتدابير الهادفة إلى ترقية تشغيل الشباب.

* وبهذه الصفة تكلف الوكالة بما يلي[2]:

أ- تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.

ب- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ج- تقيم علاقات مع البنوك والمؤسسات في إطار التركيب المالي وتطبيق خطة تمويل ومتابعة انجاز المشاريع.

---

(1) www.ansej.org.dz le 22/01/2016

(2) بن يعقوب الطاهر ومهري أمال،تقييم أثار وبرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014،تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة،دراسة حالة ولاية سطيف،أبحاث المؤتمر الدولي،جامعة سطيف،11/مارس /2013 ،ص 08.

ثالثا: حصيلة نتائج الوكالة:

الجدول رقم(03-03): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات العمل للفترة 2010- 2013 (ANSEJ)

السنوات / القطاع	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد	2222	3686	6705	8225
صناعات تقليدية	3264	3559	4438	4900
البناء والري والأشغال العمومية	2794	3672	4375	4377
الصناعة و الصيانة	1542	2118	3301	3333
الخدمات	12819	29797	45993	22234
المجموع	22641	42832	65812	43039

Le 21-01-2016.:www.ansej.org.dz

الشكل رقم(03-03): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات العمل للفترة 2010-2013(ANSEJ)

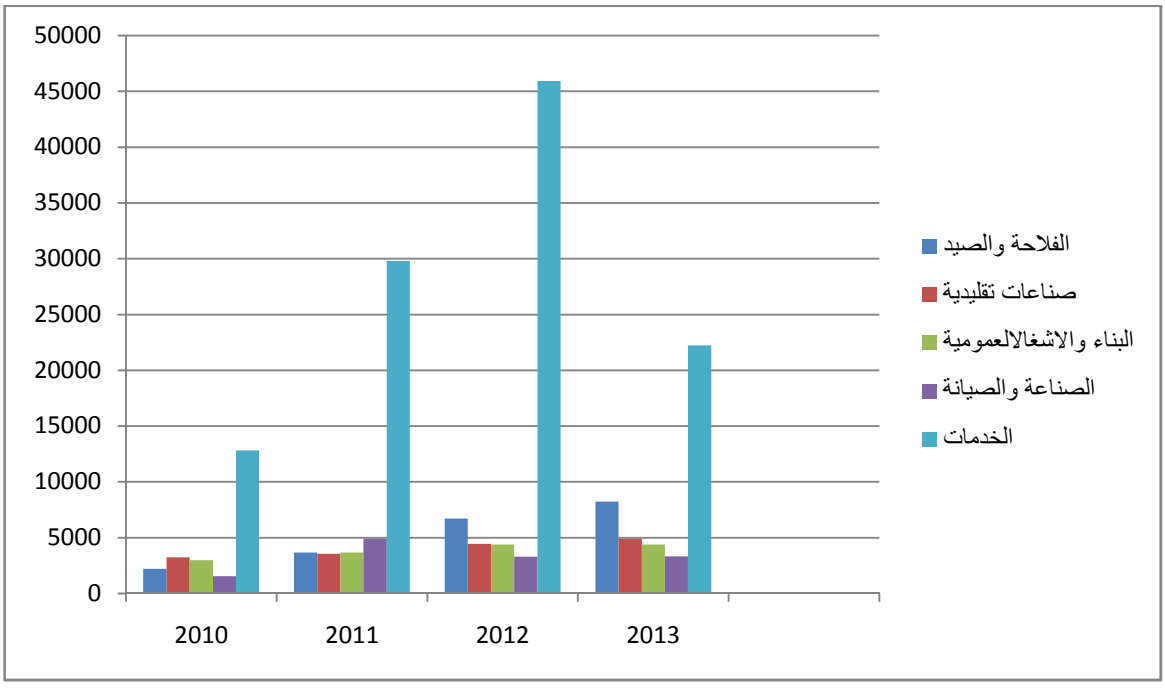

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

تبين المعطيات أعلاه أن حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تختلف من قطاع لأخر حسب عدد كل مشروع حيث تزايد عددها بالنسبة لجميع قطاعات النشاط وينفرد قطاع الخدمات بنمو مرتفع في عدد المشاريع سنويا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى فقد ارتفع من 12819 سنة 2010 إلى 22234 سنة 2013أما سنة 2012 فقد عرفت أكبر عدد للمشاريع وترجع هذه الانعكاسات الايجابية إلى جهود الوكالة في تقليص البطالة من خلال المساعدة على إنشاء المؤسسات .

الجدول رقم (03-04):تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل للفترة 2010-2013(ANSEJ)

السنوات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل
2010	22641	60132
2011	42832	92682
2012	65812	129203
2013	43039	96233
المجموع	**292186**	**710788**

www.ansej.org.dz.le 21/01/2016.

الشكل رقم (03-04):تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل للفترة 2010-2013. (ANSEJ)

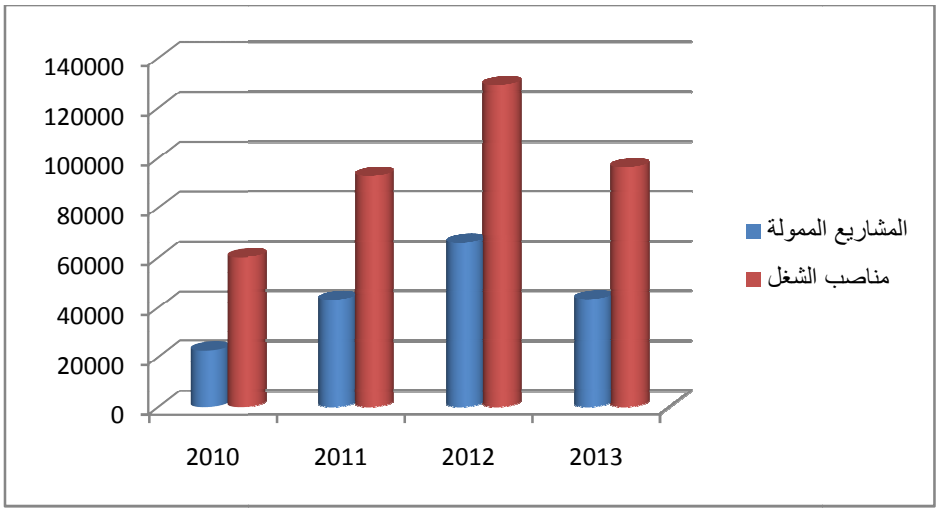

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن عدد المشاريع في تزايد مستمر خلال الفترة 2010-2012 والتي رافقها تزايد أيضا في مناصب الشغل المتوفرة وقد تميزت سنة 2012 بارتفاع

ملحوظ فبلغت 129203 منصب شغل و يفسر هذا بتزايد عدد المشاريع خلال تلك الفترة ب65812 مشروع وهذا ما يعكس تدعيم الوكالة للشباب في إطار تطبيق برامجهم الاستثمارية.

الجدول رقم (03-05): توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل للفترة2010-2013 (ANSEJ)

السنوات / القطاع	2010	2011	2012	2013
مختلط	1000	1110	837	623
ثلاثي	21641	41722	64975	42416
المجموع	22641	42832	65812	43039

المصدر: www.ansej.org.le 21/01/2016.

الشكل رقم(03-05): توزيع المشاريع المالية حسب نوع التمويل2010-2013(ANSEJ).

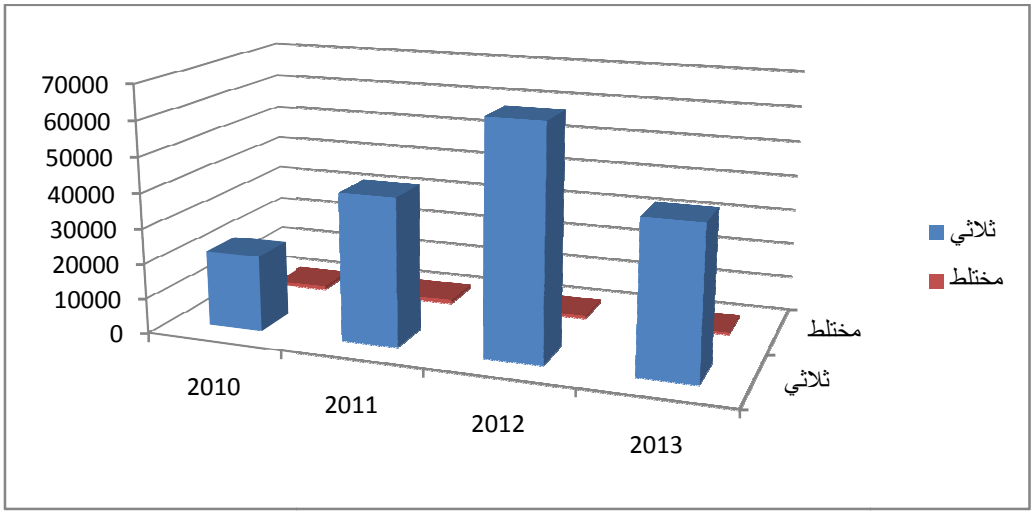

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ في هذا الجدول والشكل البياني عدد المشاريع الممولة ANSEJ موزعة حسب نوع التمويل وذلك للفترة 2010-2013 حيث نلاحظ أن التمويل الثلاثي يعرف عدد كبير من المشاريع خاصة سنة 2012 التي تميزت بأكبر عدد للمشاريع مقارنة بالسنوات الأخرى والذي سجل 64975 مشروع أما التمويل المختلط فقد عرف تدهور خلال الفترة بينما عرف التمويل الثلاثي تزايدا مستمرا.

الجدول رقم(03-06): قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة للفترة 2010-2012.

القطاعات	2010	2011	2012
البناء و الأشغال العمومية	129792	135752	139875
التجارة والتوزيع	64962	69873	37367
النقل والمواصلات	33848	36620	83317
الخدمات والعائلات	25403	26977	28114
الفندقة والإطعام	20401	212510	22126
الصناعة الغذائية	18394	19172	19758
خدمات المؤسسات	23541	26595	28813
صناعة الخشب والورق	13063	13701	14169
الحديد والصلب	9556	9900	10141
مواد البناء	7854	8225	8487
صناعة النسيج	4493	4727	4910
صناعات مختلفة	3745	3844	3937
الفلاحة والصيد البحري	3806	4006	4142
صناعات الجلد	1677	1718	1747
خدمات المرافق الجماعية	2249	2424	2538
مؤسسات مالية	1209	1392	1417
أعمال عقارية	1040	1124	1197
المناجم	917	9058	982
المحروقات	580	599	615
خدمات الأشغال البترولية	278	293	308
المياه والطاقة	101	106	109
المجموع	369319	391761	407779

المصدر: حمزة شودار،تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 مجلة جامعة سطيف، العلوم الاقتصادية،الجزء الثالث،2013 ص ص 76-77.

تبين معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة موزعة حسب فروع النشاط المتواجدة فيها وذلك للفترة 2010-2012 حيث نلاحظ تزايد عدد هذه المؤسسات بالنسبة لجميع فروع النشاط وينفرد قطاع البناء و الأشغال العمومية بنمو مرتفع في عدد المؤسسات سنويا، مقارنة بباقي فروع النشاط خاصة قطاع الخدمات، المحروقات وقطاع المياه والطاقة الذي لم ينشط فيه عدد كبير من المؤسسات.

وتعد هذه الانعكاسات الايجابية لبرامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية في إطار البرامج الانعكاس الاقتصادي للدولة والتي تولي أهمية كبيرة لبناء قاعدة هيكلية وبنية تحتية داعمة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتعتبر مفعلة لمحركات التنمية علة المستوى المحلي خاصة من حيث إنشاء آليات دعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحفيز الراغبين في القيام بمشاريع استثمارية في مختلف مجالات النشاط.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM

أولا: تقديم الوكالة:

تمثل هذه الوكالة آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في جانفي 2004 لترقية التشغيل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف 2005 وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.[1]

ثانيا: مهام الوكالة:

1- تطبيق سياسة الدولة في محاربة الفقر البطالة.

2- تدعيم أصحاب المبادرات الفردية لمساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

3- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

4- منح قروض قد تصل إلى 1600000 دج قصد إنشاء نشاط مصغر عن طريق اقتناء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط.[2]

---

(1) www.angem.dz le 24/01/2016.

(2) دليل الاستثمار، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، أكتوبر، تيارت، ص 12.

ثالثا- حصيلة ونتائج الوكالة:

الجدول رقم(03-07):توزيع عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لسنة 2013 (ANJEM)

القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	82917	16,42
الصناعات المصغرة	180210	36,04
الخدمات	106591	21,11
الحرف	90615	17,94
التجارة	2017	04,0
البناء	42612	8,44
المجموع	504962	100

Source : bulletin d information statistique de la pme p41.

الشكل رقم(03-06):توزيع عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 2013(ANJEM)

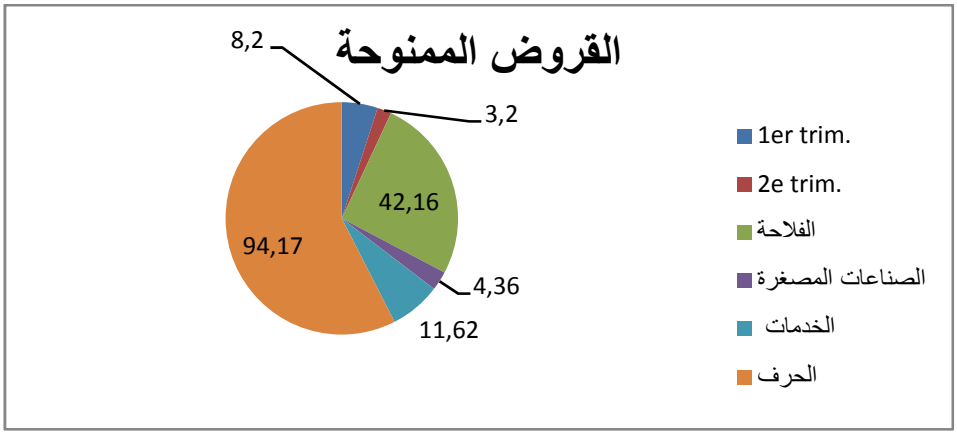

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

إن القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط لسنة 2013 تمثل مساهمة معتبرة في إطار تدعيم سياسة التشغيل لإنشاء مؤسسات مصغرة مسيرة حيث نلاحظ أن القطاع الأكثر استفادة من هذه المشاريع هو الصناعات المصغرة بنسبة 3604 من إجمالي القروض يليها قطاع الخدمات بـــ 106591 قرض أما قطاع التجارة فقد احتل المرتبة الأخيرة من حيث القروض الممنوحة من طرف الوكالة بنسبة 0.04%

المبحث الثالث: انعكاسات تشجيع وترقية الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية من 2010– 2015

إن عملية التنمية تتطلب توفير قاعدة أساسية تستطيع النهوض بمهمة الأهداف المتضمنة في التصور الإنمائي ومن سبل تحقيق النجاعة الاقتصادية للاستثمار المحلي في كلا القطاعين العام و الخاص لما لهما من أثار على الخطة الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على التنمية الاقتصادية

اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية ذات مدى زمني متدرج وحجم استثماري متزايد تبلور في المخطط الخماسي 2010-2014 والذي يعتبر أكبر برنامج تنموي يطبق في الجزائر ليصل إلى 286 مليار دولار.[1]

أولا:أهداف المخطط الخماسي 2010-2014

1- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية و الفلاحية.

2- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كثيرة مثل الري والنقل .

3- تحسين الإطار المعيشي للسكان،دعم التنمية المحلية،تنمية الموارد البشرية.

4- تطوير وإصلاح القطاع الإداري، دعم القطاع الصناعي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل، دعم الفلاحة والتنمية الريفية.[2]

(1) بيان اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية، حول برنامج التنمية الخماسي، (2010-2014) 24-ماي-2010، ص:40.

(2) شيهب بن علي، اثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2009-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تيارت، 2015، ص:76.

ثانيا: محتوى البرنامج والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

الجدول رقم(03-08): البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	المبلغ(مليار دينار)	عدد المشاريع
السكن	3700	انجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية
الفلاحة	2000	انجاز35 سد،25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر
الصيد البحري	308.2	انجاز موانئ صيد جديدة واستحداث 4557 منصب شغل مباشر
الطاقة والمناجم	350	تمويل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 22000سكن ريفي بالكهرباء وإنشاء ثلاث محطات شمسية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	150	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية وتوسيع كذلك الهامش الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية وترقية 200ألف مؤسسة مدرة لمناصب الشغل

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة لمصالح الوزير الأول 01-07-2012 ص40.

ثالثا: أثار المخطط الخماسي 2010-2014

نتيجة شروع الحكومة في تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 عرفت هذه الفترة تحسن كبير على مستوى بعض المؤشرات.

الجدول رقم(03-09):تطور معدلات النمو الاقتصادي للسنوات 2010-2013

المؤشرات	2010	2013
الناتج المحلي الخام(مليار دج)	11.991	17.52
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات(مليار دج)	7.811	12.12
نمو الناتج المحلي الخام%	3.6	3.83
نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات%	6.3	9.78

المصدر:مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ملحق01: تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010-2013، ص54.

الشكل رقم (03-07): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2013.

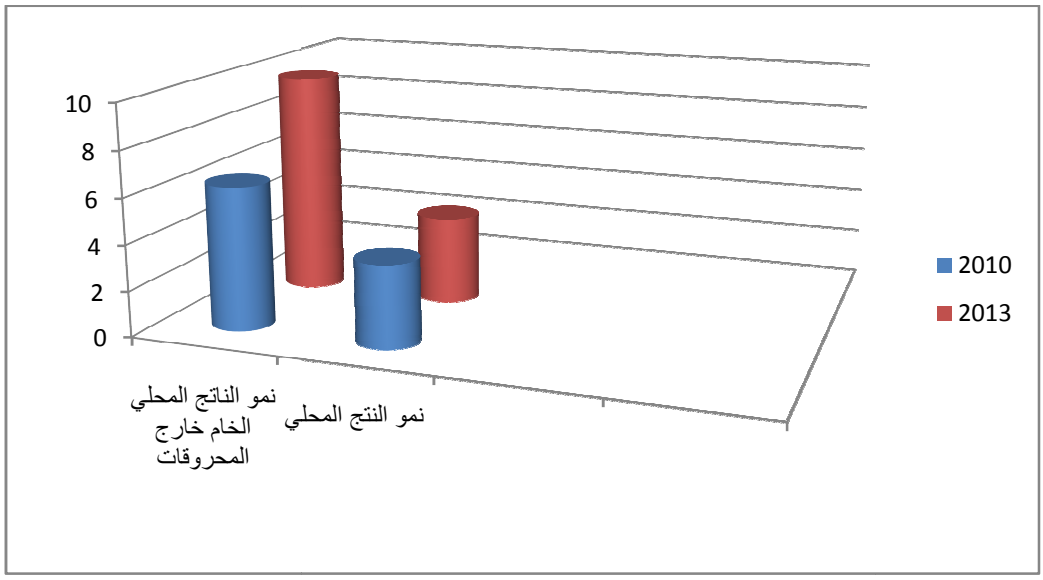

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال المعطيات السابقة في الجدول و الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الخام ارتفع من 11.991 مليار دج سنة 2010 إلى 14.51 سنة 2013 بنسبة تقدر ب 3.83% مسجلا الناتج المحلي الخام خارج المحروقات 7.18 مليار دج بنسبة نمو تقدر بـــ6.3% في 2010 لترتفع إلى 9.97% سنة 2012.

الجدول رقم (03-10):تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014

المؤشرات		2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار العمومي (مليار دج)		4512.8	8272	7423	6737.9	7656.1
التشغيل	القيمة	9230769	9599000	1017000	10788000	1045000
	%	25	27	27	28	27.1
معدل البطالة%		11	10.20	10	9.70	9.80
معدل التضخم %		3.9	4.5	8.4	4	4.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : www.ons.dz le18/03/2016

الشكل رقم(3-08):تطور بعض مؤشرات النمو الاقتصادي 2010-2014

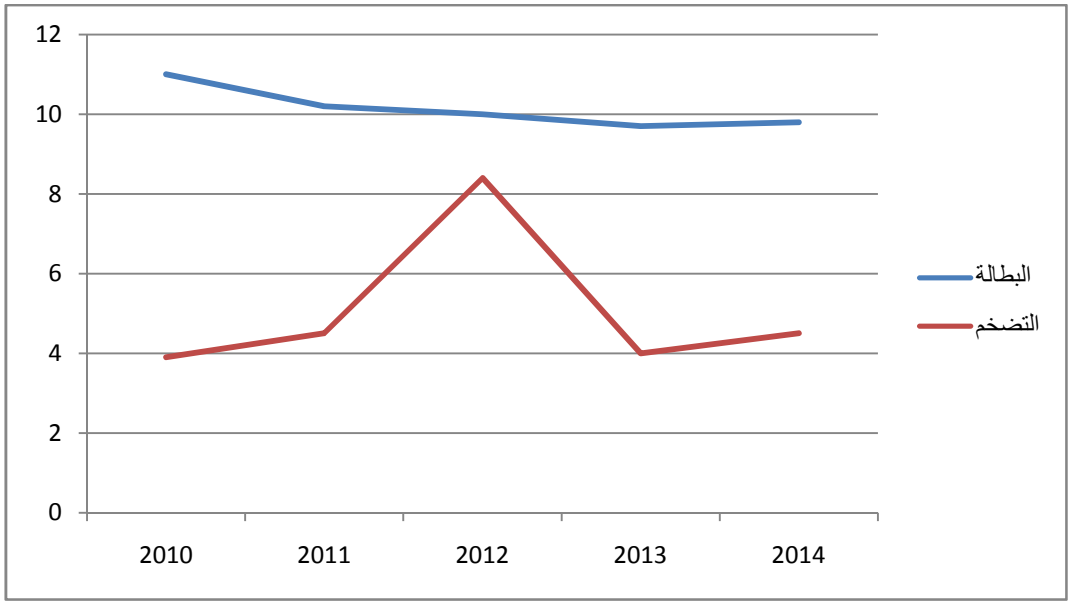

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

لقد ساهمت الاستثمارات العامة في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية ويلاحظ ذلك في انخفاض معدلات البطالة التي بلغت 10% سنة 2012 بعد أن كانت تقدر ب27.3% سنة2001 وهذا راجع إلى مساهمة بعض القطاعات الخاصة كالبناء والأشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة لكنها

تعتبر متواضعة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال الفترة 2010-2014فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها هذه النسب.

أما عن معدلات التضخم فقد تميزت بارتفاع ملحوظ ويفسر هذا الارتفاع سياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(03-11):حصيلة بعض الاستثمارات الوطنية المنجزة خلال السنة 2011

القطاع	مبلغ الاستثمار	عدد المشاريع	مناصب الشغل
الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	67369	_	213848
في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	136638	42621	92404
في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	49543	18490	35953
في إطار الوكالة الوطنية لتطوير القرض المصغر	5140	108432	12648
الاستثمارات الممولة من قبل البنوك خارج الفلاحة	693031	_	25666
الاستثمارات الممولة حسب ميزانية الدولة	1973615	_	_

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:وزارة العمل والتضامن الوطني،وزارة الفلاحة،البنوك العمومية.

-Portail de premier ministre, bilan des réalisations économiques et social de l année 2011.

المطلب الثاني: الانعكاسات التنموية للاستثمار الخاص الوطني

بعدما كان ينظر إلى القطاع الخاص على أنه غير مقبول ولا يلق أي اهتمام أو تفهم من قبل الحكومة،أخذ يسترجع مكانته ودوره منذ أن شرعت الجزائر في نهج الإصلاحات الاقتصادية وصدور العديد من القوانين التي تتيح حرية الاستثمار ومنح الحوافز دون تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني.

إن مؤسسات القطاع الخاص تصارع من أجل تحدي النوعية والتنافسية لمنتجاتها في ظل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة غير النزيهة التي تمليها هذه الظروف ،فالنقاشات حول الخصخصة للمؤسسات العمومية اعتبرت من الشروط التي يتطور فيها القطاع الخاص الوطني، لذا احتل مكانة ازدادت قيمتها شيئا فشيئا في الاقتصاد الوطني.

فالقطاع الخاص أصبح مهيمن على بعض القطاعات والتخصصات مثل قطاع البناء والفلاحة التجارة والخدمات، ويقوم بأدوار تنموية هامة ورائدة معوضا بذلك انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومخفضا من حدة الانسحاب على الوضع الاجتماعي.

والجدول التالي يبين مكانة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني:

الجدول رقم (3-12):مساهمة القطاع الخاص والقطاع العمومي في القيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري(نسبة مئوية)

القيمة المضافة%	2010		2011		2012		2013		2014	
الفلاحة	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام
	99.9	0.1	99.2	0.8	99.30	0.7	99.16	0.84	99.24	0.76
المحروقات	7.8	92.2	5.92	94.08	9.04	90.96	9.4	90.06	11.65	88.35
الأشغال العمومية	0	100	0	100	0	100	0	100	0	100
الصناعة خارج المحروقات	47.27	52.53	47.07	52.95	94.8	5.2	49.25	50.75	50.67	49.33
البناء والأشغال العمومية	86.26	13.74	86.41	13.59	48.56	51.5	88.01	11.09	83.14	16.86
النقل والمواصلات	81.10	18.9	82.17	17.83	87.35	12.7	83.93	16.07	83.62	16.83
التجارة	94.1	5.9	93.95	6.1	94.17	5.9	94.06	6	94.50	4.5
الخدمات	98.6	1.4	85.2	14.8	85.22	14.78	84.65	15.35	82.01	17.99

Source : www.ons.dz le 24/04/2016.

يتضح من خلال هذا الجدول أن القطاع الخاص عرف دفعة قوية خلال السنوات الأخيرة من 2010-2014 وهذا راجع لتحرير الاقتصاد،هذا القطاع لم تعطى له الأهمية نظرا لطبيعة الاقتصاد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات ووجود فارق كبير بين هذا القطاع وباقي القطاعات ومع ذلك أصبح القطاع الخاص الوطني يلعب دور ايجابي ومتزايد في الاقتصاد الوطني واليوم هو موجود بالنسبة لجميع الفروع والأنشطة الاقتصادية كالفلاحة التي احتلت المركز الأول بنسبة 99.9 ويليها قطاع الخدمات بنسبة 98.6.

المطلب الثالث: أثار سياسة الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية بالجزائر

الفرع الأول: دور الاستثمار المحلي في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني (الإطار النظري)

تسعى الدولة إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني، ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ويظهر ذلك في ما يسمي بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.[1]

أولا: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي:

1- تحدث الفجوة الانكماشية اذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

2- يمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل:

أ- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج،فرص العمل، علاج البطالة ورواج الاستثمار الذي يدفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة.

ب- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية مما يحقق زيادة الدخول والميل للاستثمار كما تزداد القوة الشرائية.

---

[1] علي لطفي،استراتيجية التنمية باستخدام عوائد البترول العربي محليا وعربيا ودوليا ،بحث مقدم، جمعية الاقتصاديين العراقيين،بغداد،1976،ص 170.

ج- قيام الحكومة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ثانيا- زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي الفجوة التضخمية

1- تحدث إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف.

2- يمكن علاجها من خلال قيام الحكومة بما يلي:

أ- تخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يساهم في علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- زيادة معدلات الضريبة مما يؤدي إلى الانخفاض الدخول وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة مستوى الأسعار.

ج- تخفيض حجم الإنفاق وزيادة الضرائب معا.

الفرع الثاني: انعكاسات الاستثمار المحلي على التنمية الاقتصادية بالجزائر(الواقع الفعلي)

منذ انتهاج الجزائر لسياسة الإصلاح وهي تسعى جاهدة لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية معتمدة في ذلك على الاستثمار المحلي باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية وقد جنت العديد من النتائج، من ذلك نذكر ما يلي:

أولا: الادخار- الاستثمار(صعوبة تحويل موارد هامة من الادخار الى الاستثمار)

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار بصفة ايجابية فكلما زاد حجم الإنفاق العام زاد حجم مكونات الدخل ولا ننس أن الإنفاق هو مكون من مكونات الدخل و بالتالي كان له أثر معنوي وجد ايجابي على تطور الدخل الوطني، لكن الملاحظ في مكونات الدخل الوطني هو أن إجمالي الاستهلاك هو المستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل وبالتالي نلاحظ ضعف الجهاز الإنتاجي والاستثماري في الاقتصاد الجزائري.

إن تنمية الاستثمارات الخاصة الناجمة عن تحرير الاقتصاد تسير ببطئ على الرغم تحسن مستوى الادخار المسجل خلال السنوات 2010-2013 .وهذا راجع لارتفاع الاستهلاك بالنسبة لنفس الفترة.

من جهة أخرى فان القسم الأكبر من الاستثمارات هو من طرف الدولة ومتمركز في قطاع المحروقات،والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (03-13):تطور الادخار والاستثمار خلال الفترة 2010-2012

السنوات	2010	%	2011	%	2012	%
الناتج المحلي الخام	1.61199	100	19.8145	100	43158	100
الانفاق المحلي الخام	4.11149	39	68.3130	90	333.914	5.90
الاستهلاك	181.36	1.55	563.47	2.15	395.58	35
العام	65.720	2.17	15.230	8.20	184.03	5.20
الخاص	115.64	3.34	48.245	1.33	211.55	2.93
الاستثمار	68.149	1.44	4.9550	8.37	38.459	5.37
الادخار الوطني	10.558	5.58	56.469	9.47	447.37	47

المصدر:الوكالة الوطنية للاحصائيات

ثانيا- انعكاسات السياسة الاستثمارية على الميزان التجاري للجزائري:

خلال سنة 2011 سجل فائض في الميزان التجاري للجزائر بمبلغ 26242 مليون دولار أمريكي وبزيادة قدرها 9662 بسنة 2010 والذي يفسر بارتفاع في الصادرات بقيمة 16436 والواردات بقيمة 6474، أما سنة 2013 سجل ترتجع في الميزان التجاري مقارنة بسنة 2012-2012 حيث عرفت فائض بمبلغ 11065 وهذا راجع لانخفاض قيمة الصادرات وواصل في الانخفاض حيث سجل فائض بقيمة 6264 قبل أن يحقق عجزا سن 2015 بقيمة 1283 وهذا بسبب الانهيار الذي حدث لأسعار البترول، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(03-14): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2010-2015.

المبادلات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	57053	73489	71866	65917	95662	3248
الواردات	40473	47247	47490	54852	33058	4531
الميزان التجاري	16850	62242	24376	11065	6164	1283-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم (03-09):تطور الصادرات والواردات 2010-2015

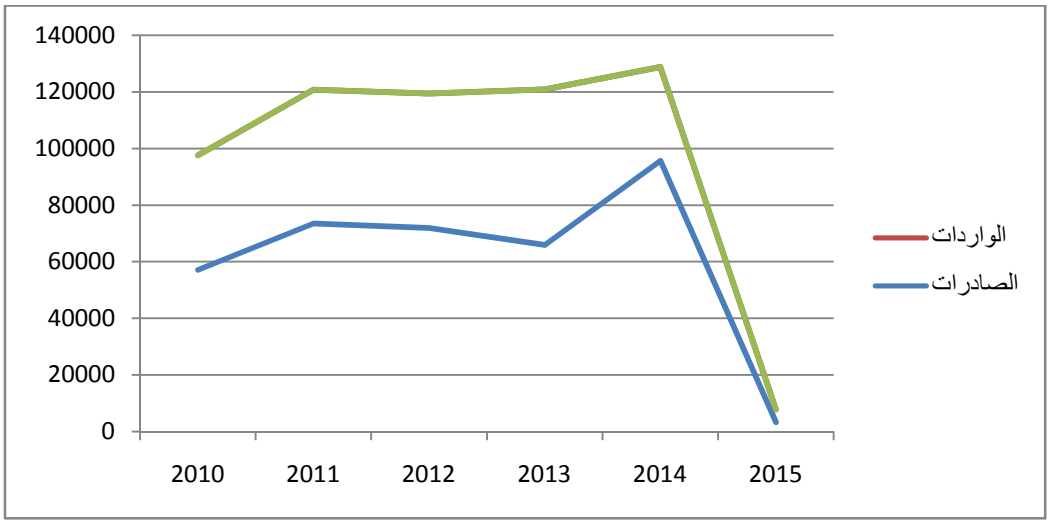

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

- أما صادرات المحروقات بقيت المورد الرئيسي للبلد بعد ارتفاع سعر النفط مسجلة زيادة قدرها 15900 مليون دولار سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 حيث انتقلت الموارد الإجمالية للمحروقات من 55527 مليون دولار سنة 2010 إلى 71427 مليون دولار في 2011.زيادة هذه المداخيل راجع لارتفاع أسعار البترول الذي بلغ أسعار قياسية في الأسواق العالمية وكذلك راجع لزيادة إنتاج الغاز والبترول في الجزائر بفعل سياسة الاستثمار المنتهجة.

أما خلال السنوات 2012-2013-2014 سجل تراجع رهيب في قيمة صادرات المحروقات حيث كانت 69804 مليون دولار لتصل إلى 14660 سنة 2014 ويفسر هذا التراجع بالهبوط الحر لأسعار البترول.

أما عن الصادرات خارج المحروقات بقيت كالعادة طفيفة ومهمشة ورغم البرامج الاستثمارية التي سطرت خلال هذه الفترة لم يتمكن الاقتصاد الوطني من التخلص من التبعية لبرميل النفط ويبقى النمو الاقتصادي منحصرا بشكل كبير في قطاع المحروقات، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (03-15): تطور هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2014 (مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	8102
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	14660
المجموع	75053	71866	71866	65917	95662

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

ثالثا- الاستثمار ومعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر:

الجدول رقم(03-16): تطور أسعار السلع الاستهلاكية خلال الفترة 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
الاغذية والمشروبات	85.144	90.150	41.169	4.8017
الملابس والاحذية	46.170	41.111	84.117	98.126
المساكن	1.7113	52.133	56.139	1.7914
الاثاث	56.113	54.117	11.112	38.125
النقل والمواصلات	34.145	68.149	43.156	5.1916

المصدر: الوكالة الوطنية للاحصائيات

عرف التضخم ارتفاع ملحوظ خلال الفترة 2010-2012 فقد انتهجت الدولة سياسة توسعية، لكن يتضح جليا أنه تم التحكم فيه، حيث انتقل من 8.4% عام 2012 الى 4.5 %عام 2014 هذه النتائج كانت نتيجة عدة جهود ملحوظة بالخصوص تخفيض حجم الإنفاق العام مما أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما ساهم في علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

رابعا: انعكاسات الاستثمار المحلي على المناخ الاجتماعي في الجزائر:

منذ انتهاج الجزائر سياسة الإصلاح الاقتصادي وخاصة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 عرفت معدلات البطالة تحسن بحيث ساهمت بعض الوكالات في تقليص مستوى البطالة من 11% الى 9.8% خلال السنوات 2010-2012 ، إلا أن مستوى البطالة مازال يشكل هاجسا مخيفا، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(03-17):تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القوى العاطلة	1076	1062	1253	1176	1214	-
معدلات البطالة	11	10.20	10	9.70	9.80	11

www.ons.dz le 10/02/2016.

الشكل رقم(03-10) :تطور القوى العاطلة خلال الفترة 2010-2014

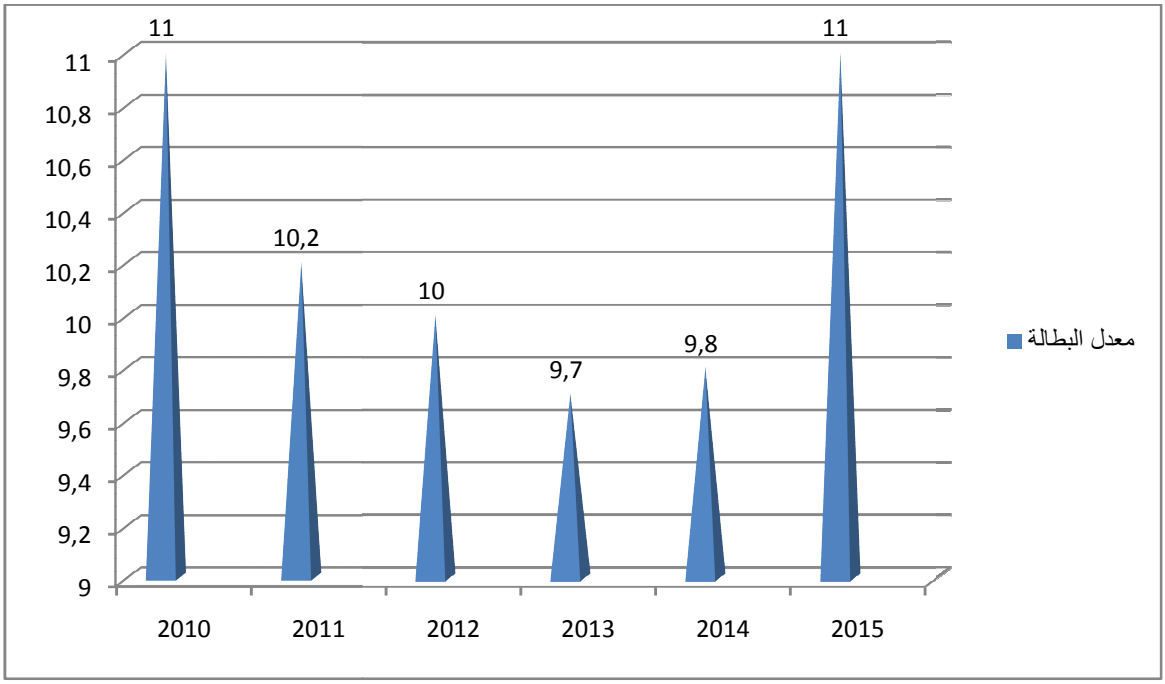

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

خلاصة الفصل الثالث:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل خلصنا إلى ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر لدوره الفعال في دفع التنمية الاقتصادية، وإعطاء بعض الأهمية لدور الدولة لتبقى كموجة ومشجع أساسي للاستثمار المحلي بتوفير كل الوسائل اللازمة لذلك كما بينا أن واقع الاستثمار في الجزائر عرف تغييرا لما كان عليه من قبل الإصلاحات سواء ما تعلق بالتشريعات أو بتركيبة حجم الاستثمارات المحققة أو المؤسسات المؤطرة للاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أو غيرها من الوكالات التي كان لها دور في التغييرات

كما خلصنا إلى أهمية ومدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في بناء القاعدة الإنتاجية والعمل باستمرار على تطويرها باعتبارهما الآليتين الرئيسيتين في هيكلة الاقتصاد الوطني والواجب الأساسي يتمثل بجعلهما يتكاملان لا أن يتنازعا الموقع والدور.

وبالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية الاستثمار المحلي إلا أن حجمها في البلاد لم يكن يتناسب مع الطموحات و لم يقترب من مستوى الإفادة من الفرص الاستثمارية التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال تطرقنا لهذا البحث خلصنا أنه من المجدي اقتصاديا بدول العالم الثلاث، والجزائر بالخصوص تشجيع وترقية الاستثمار المحلي وترفع كل القيود وتزيح كل العراقيل من أمام المبادرة الفردية في مجال الاستثمار وأن تعمل على توطين الرأسمال الوطني الموجود في الشتات،وذلك بإتاحة الفرص وتهيئة المستلزمات والشروط التي يتطلبها هذا النوع من الاستثمار حيث أن أثر ذلك على التنمية ايجابي للغاية.

وقد بينا الواقع الفعلي والعملي لتأثير الاستثمار المحلي على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر،و توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن ما حققته الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية وسياساتها الاستثمارية نتائج محدودة لا تعكس حقيقة الجهود والطموحات التي كان يتطلع إليها المجتمع ولا تفي بكل المتطلبات التنموية اللازمة ،كما لا تعكس المؤهلات و القدرات التي تزخر بها الاقتصاد الجزائري، فالمسيرة مازالت متواصلة وتستدعي معالجة النقائص والثغرات والحواجز وهذا حتى تكون النتائج مقبولة.

إن عملية التنمية هي محصلة الجهود مجتمعة ،إذ تتطلب توفير قاعدة إنتاجية أساسية تستطيع النهوض بمهمة تحقيق الأهداف المجتمعية المتضمنة في التصور الإنمائي الشامل لدى المجتمع.

وفي هذا النطاق يجب على الحكومة أن تجد الهيئات الأساسية لدعم القطاع الخاص الذي يقع على عاتقه تنمية الاقتصاد المحلي نظرا لمساهمة القطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع العام في بناء القاعدة الإنتاجية و العمل باستمرار على تطويرها و توسيعها وتحسينها حتى تستطيع تلبية حاجة المجتمع إلى الموارد الاقتصادية اللازمة له داخليا.

اختبار الفرضيات:

- تتفق جل التعريفات حول مفهوم الاستثمار المحلي الذي يرتكز على توظيف الأموال داخل الوطن للنهوض بالاقتصاد الوطني.

- تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تقتضي انتقال المجتمعات من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك من خلال إتباع استراتجيات وتوفير مستلزمات لرسم سياساتها.

- بالرغم من الوصول إلى حصيلة ايجابية محققة من طرف البرامج الحكومية والسياسات الاستثمارية ومختلف الوكالات والمتمثلة في تقليص حجم البطالة وتحسين مستوى الدخل،إلا أنها لم تصل إلى المستوى التي كانت تطمح إليه الحكومة.

النتائج:

نخلص في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها :

- تتوفر الجزائر على مجموعة من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا.

- تعتمد عملية التنمية على جهود القطاع العام والخاص في شكل تكاملي،وذلك بإزالة النظرة التشكيكية على القطاع الخاص وإبعاد تهمة الفشل على القطاع العام.

- بذلت الجزائر جهود معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار وذلك بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي وسن تشريعات وقوانين محفزة للاستثمار وبعض المؤسسات المؤطرة له.

توصيات:

- ضرورة الإصلاح الاقتصادي للقضاء على مظاهر الفساد كالرشوة والبيروقراطية.

- لتحقيق تنمية اقتصادية متطورة لابد من الاعتماد على جهود القطاع العام و القطاع الخاص بتشجيعهما و تحفيزهما من خلال منحه امتيازات إضافية.

- تشجيع العمل الخاص بتدعيم إنشاء الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شرط أن توضع تحت وصاية الهيئات العامة .

- مستقبل التشغيل في الجزائر مرتبط بمدى نجاعة البرامج المسطرة و الاستثمارات المنجزة لمواجهة البطالة.

- الاهتمام بتشجيع الصناعات في المناطق الداخلية وذلك لاستعاب العمالة.

- عدم وضع القيود على تملك مشروعات الاستثمار، والحد من العراقيل التي تواجهها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1– أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي،التخطيط والتنمية الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2011.

2– أحمد يوسف دودين، ادارة الانتاج والعمليات ،الطبعة الأولى،الأكاديميون للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2014.

3– أدم مهدي أحمد،الدليل للدراسات الجدوى الاقتصادية،بدون طبعة،الشركة العالمية للطباعة والنشر،القاهرة–مصر،1999.

4– إسماعيل محمود بن قانة،اقتصاد التنمية،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان–الأردن،2012.

5– أشواق بن قدور،تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2005.

6– بشار يزيد الوليد،التخطيط و التطوير الاقتصادي،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر و التوزيع،عمان–الأردن،2008.

7– جمال الدين برقوق وآخرون،إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى ،دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان–الأردن ، 2016.

8– حسين عمر،الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديثة،القاهرة– مصر ،2000.

9– حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1991.

10– حسني علي خربوش وعبد المعطي رضا رشيد،الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،عمان–الأردن،1996.

11–حسين بلعجوز والجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية،بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013.

قائمة المراجع:

12– دريد كمال ال شكيب، دراسة الجدوى الإقتصادية، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

13– زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان–الأردن،2007.

14– سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية،دار الراية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان – الأردن،2015.

15– شقيري نوري موسى وآخرون ،إدارة الاستثمار ،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان–الأردن،2012

16– طاهر حردان ،أساسيات الاستثمار،الطبعة الأولى،دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

17– علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي،دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان الأردن،2011.

18– علي جدوع الشرفات،التنمية الاقتصادية في العالم العربي،الطبعة الأولى،دار جليس الزمان،عمان–الأردن،2010.

19–عيبوط محند وعلي،الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري،بدون طبعة،دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر،2012.

20– فاضل محمد العبيدي،البيئة الاستثمارية،الطبعة الأولى،مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2012،

21– فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2006.

22– فيصل شياد،تحليل متعدد المعايير لاختيار الاستثمارات،الطبعة الأولى،دار مجد لاوي للنشر والتوزيع،عمان –الأردن،2014.

قائمة المراجع:

23- قاسم نايف علوان،إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن،2012.

24- كاضم جاسم العيساوي،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان-الأردن،2005.

25- كامل بكري،التنمية الاقتصادية،بدون طبعة،الدار الجامعية للنشر ،بيروت-لبنان،2012.

26- ماجد احمد عطاء الله ،إدارة الاستثمار ،الطبعة الأولى،دار المستقبل للنشر و التوزيع ،عمان-الأردن،2011.

27-محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية(دراسات تطبيقية و نظرية)، النار قسم الاقتصاد، الإسكندرية- مصر، 2003.

28- محمد الجوهري،دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار،الطبعة الأولى،دار الفكر العربي،الإسكندرية- مصر،2009.

29- محمود حسين الوادي وآخرون،مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن،2013

30- مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)دار وائل للنشر ،عمان-الأردن ، 2007.

31- منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.

32- موفق عدنان عبد الجبار،أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة،الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2010.

33- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس،الإسكندرية- مصر، 1996.

قائمة المراجع:

ثانيا–الرسائل والمذكرات:

1– بلهنة كريمة وعيساني فتيحة،دراسة مقارنة حول المخططات التنموية في الجزائر،2010–2014، رسالة ماجستر، تيارت،2015 .

2–شيهب بن علي، اثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2009–2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تيارت، 2015.

ثالثا–التقارير:

1– بيان اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية، حول برنامج التنمية الخماسي،(2010–2014) 24–ماي–2010

2– دليل الاستثمار، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تيارت، اكتوبر، 2008.

3–مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ملحق 01 تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010–2013 ماي 2014

4– مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق رقم 03: ،1–07–2012

5– وزارة العمل و التضامن الوطني.

6– وزارة االفلاحة.

رابعا: المنشورات:

1–المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

2–الوكالة الوطنية للإحصائيات

خامسا: المجلات:

– باللغة العربية:

1–حمزة شودار، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001–2014، مجلة جامعة سطيف للعلوم الاقتصادية،الجزء الثالث، 2013.

قائمة المراجع:

2–علواش وردة دراسة قياسية لأثار الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانون جامعة بومرداس الجزائر العدد 12 جوان2014.

3– منصوري الزين،واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد02، ماي 2005.

–باللغة الأجنبية:

1-portail de premier ministre, bilan des réalisation économiques et sociales de l année 2011.

2-bulletin d informatique statistique de la PME ,n 23 novembre,2013.

خامسا– الجرائد:

1– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 26 محرم 1415ه،الموافق ل06-07-1994،العدد 44، الصادرة في 07-07-1997.

سادسا–المؤتمرات والملتقيات:

1–بن يعقوب الطاهر ومهري أمال، تقييم أثار وبرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة(2001-2014) تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، دراسة حالة ولاية سطيف، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 1-12/11 مارس 2013.

2– شيهاني وطارق حمول، مداخلة بعنوان تقييم برامج ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية ،مع سهام الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

3–علي لطفي،إستراتيجية التنمية باستخدام عوائد البترول العربي محليا وعربيا ودوليا،بحث مقدم، الجمعية الاقتصاديين العراقيين،بغداد،1976

4– ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة الجزائر 15-15 نوفمبر 2011

سابعا–نصوص قانونية:

1– قانون الاستثمار ،سنة2007.

قائمة المراجع:

ثامنا– الانترنت:

www.ansej.org.dz

www.ons.dz

www.andi.dz

www.cnac.dz

www.angem.dz

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	حلقة الفقر المفرغة	57
1-3	تطور نسب الغلاف المالي لعدد مشاريع CNAC حسب القطاعات لسنة 2013	73
2-3	عدد المشاريع المحلية المصرح بها للسنوات 2013-2015	75
3-3	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات العمل للفترة 2010- 2013(ANSEJ)	77
4-3	تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل للفترة 2010-2013 (ANSEJ)	78
5-3	توزيع المشاريع المالية حسب نوع التمويل للفترة 2010.2013(ANSEJ)	79
6-3	توزيع عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 2013 (ANGEM)	82
7-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي للسنوات 2010-2013	85
8-3	تطور بعض مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014	86
9-3	تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة 2010-2015	93
10-3	تطور القوى العاطلة خلال الفترة 2010-2014	95

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	حصيلة عدد مشاريع CNAC حسب القطاعات لسنة 2013	73
2-3	حصيلة المشاريع المحلية المصرح بها لسنة 2013-2015 (استثمارات محلية)	75
3-3	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات العمل للفترة 2013.2010 (ANSEJ)	77
4-3	تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل للفترة 2010-2013. (ANSEJ)	78
5-3	توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل للفترة 2010-2013(ANSEJ)	79
6-3	قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة للفترة 2010-2012	80
7-3	توزيع عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لسنة 2013(ANGEM)	82
8-3	البرنامج الخماسي 2010-2014	84
9-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي للسنوات 2010-2013	85
10-3	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي	86
11-3	حصيلة بعض الاستثمارات الوطنية المنجزة خلال السنة 2011	87
12-3	مساهمة القطاع الخاص والقطاع العمومي في القيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2014	89
13-3	تطور الادخار والاستثمار خلال الفترة 2010-2012	92
14-3	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2015	93
15-3	تطور هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2014 (مليون دولار)	94
16-3	تطور أسعار السلع الاستهلاكية خلال الفترة 2010-2013	94
17-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	95